

العدد العشرون - 30/ مايو 2017

العلوم الدينية وأعلامها بالأندلس في عصر الموحدين

(541-642 هـ / 1145-1244م)

د. تهاني سلامة حسن سلامة .

(عضو هيئة التدريس بقسم التاريخ - كلية الآداب والعلوم المرج - جامعة بنغازي - ليبيا)



ملخص

حظيت العلوم الدينية بالأندلس في عصر الموحدين بقسط كبير من العناية والاهتمام ، فكان لها الشفوف والصدارة، حيث لم يقتصر اهتمام الموحدين على تدريسها فقط، بل بذلوا جهودا كبيرة للنهوض والارتقاء بها، فحملوا الناس على التمسك بالقرآن الكريم والسنة النبوية، وتوسعوا في دراسة الفقه وأصوله، وحاولوا القضاء على تشتت الآراء وتشعبها في المسائل الفقهية، وعطلوا علم الفروع، وحاربوا الاحتكار المذهبي، وعنوا بدراسة علم الكلام وتطويره، بعد أن كان محظورا في البلاد.

أبرزت تلك الجهود نشاطا دينيا متعدد الجوانب في سائر العلوم الدينية، من قراءات وتفسير وحديث وفقه وغيره، اقبل فيه العلماء على التدريس والرواية والتأليف، وأضيف به إلى التراث العلمي والفكري نصيب وافر من المصنفات القيمة والنفيسة، تتسم بروح الأصالة والجدة ، وتنطق بأستاذية علماء هذا العصر وجدارتهم .

Abstract.

Received religious sciences in Andalusia in the era of the Unitarian great deal of care and attention, was her Alhvov and lead, where the attention of the Unitarian not only taught only, but also made great efforts to promote and upgrade them, and they carried away the people to adhere to the Qur'an and Sunnah, and expanded in the study of Fiqh and assets, and tried to eliminate the complexity and dispersion of views on doctrinal matters, and disrupted science branches, and fought against the religious monopoly, and cursed study theology and development after it was banned in Andalusia. Produced such efforts multifaceted in other religious sciences religiously active, the scientists turned to teaching and novel and authoring, and add it to the scientific and intellectual heritage of the share of a multitude of works value and precious, characterized by a spirit of originality and novelty, and pronounce Bostaveh this era scientists and their merit.

- المقدمة:

يعد عصر الموحدين من أزهى عصور الأندلس علما وحضارة، فقد تكاملت له أسباب الازدهار العلمي والفكري، وقد ساعد على ذلك أن خلفاء الموحدين كانوا يقدرون العلم والعلماء حق القدر، كما أن الاهتمام بالعلم والدعوة إليه كانت أصلا من أصول داعيتهم محمد بن تومرت، والتقت جهود الموحدين في نشر العلم وتقدير أهله مع وجود الرغبة الذاتية لدى المغاربة في تلقي العلم والنهل من معينه، فازدهرت العلوم والآداب ازدهارا كبيرا، وكان للعلوم الدينية النصيب الأكبر من ذلك الازدهار؛ فهي عماد الشرع وعليها مدار الحياة العلمية، وهي أحق ما يكون بالبحث والدراسة.

يتناول هذا البحث العلوم الدينية وأعلامها بالأندلس في عصر الموحدين، فقد ازدهرت العلوم الدينية في هذا العصر ازدهارا كبيرا، وتنوعت مجالاتها وميادينها، وقد كان للنهج الأصولي الذي اتبعه الموحدون في دعوتهم ونهضتهم العلمية، والمعتمد أساسا على الاجتهاد والاستنباط من معين القرآن والسنة، أثر كبير في ذلك الازدهار. وتكمن أهمية دراسة هذا الموضوع في كونه يسلط الضوء على فترة مهمة في تاريخ الأندلس، كانت تزخر بالنشاط العلمي والفكري، كان الهدف من بحثها هو بيان مدى إسهام علماء الأندلس في ازدهار الحياة العلمية بصفة عامة، وتقدم وتطور العلوم الدينية وإثرائها بالدراسات والأبحاث والمصنفات القيمة، وإيضاح دور الموحدين الفعلي في ظهور تلك المساهمة العلمية الأندلسية بصفة خاصة. وقد اعتمدت دراسة هذا الموضوع على المنهج التاريخي التحليلي المقارن بهدف تقديم عرض شامل لواقع الحياة العلمية الأندلسية وما شابها من تطور وتقدم، وإبراز الجهود المبذولة في سبيل التجديد والإبداع العلمي والفكري الأصيل. وتسهيلا للعرض تم تقسيم الموضوع إلى ثلاثة مباحث: الأول نبذة تاريخية عن الموحدين، الثاني منهج الموحدين وموقفهم من المذهب المالكي، الثالث العلوم الدينية وأعلامها في عصر الموحدين.

أولا- نبذة تاريخية عن الموحدين:

قامت دولة الموحدين بالمغرب على يد الفقيه محمد بن عبد الله بن تومرت الهرغي (1) الذي شب قارئاً محباً للعلم والتعليم، بدأ دراسته في المغرب ثم رحل إلى الأندلس ثم للمشرق لمزيد من الدراسة والتحصيل، واجتمع بعدد كبير من العلماء، وأفاد مما كانت تزخر به حلقاتهم من جدل عقلي ودراسات فلسفية لم يكن له عهد بها من قبل، وأصبح محبياً بمعرفة الفرق الإسلامية والمذاهب الفلسفية والتيارات الفكرية التي يزخر بها العالم الإسلامي، وقد أفاد من كل هذا في صياغة مذهبه (*) الخاص، الذي هو عبارة عن مزيج من الآراء ما بين حزمية وصوفية غزالية ونزعة شيعية. (2) ولما أتم بغيته من الدراسة والتحصيل عاد إلى المغرب سنة (511 هـ/1117م) وأخذ يدرس بعض العلوم كالفقه وأصوله، ويأمر بالمعروف وينهى عن المنكر، ويدعو الناس إلى العودة إلى القرآن والسنة، وإلى الاجتهاد والاستنباط وترك التقليد، بالإضافة إلى تدريس مذهبه في كل مدينة يحل بها، ويتخير الرجال الذين يلمح فيهم الكفاءة ويضمهم إليه، ويجد في تغيير المنكر، وكان في كثير من الأحيان يجد عنقا ومعارضة ممن نهاهم عن المنكر حتى وصل مراكش حاضرة المرابطين، الذين اتهمهم بالانحراف والجمود، والعجز عن تحرير الأندلس من النصارى. (3)

ولما استفحل أمره أمر أمير المرابطين علي بن يوسف بن تاشفين (500-537 هـ/1107-1142م)، بإحضاره إلى القصر ليتبين جلية أمره، وأحضر الفقهاء لمناظرته، ولما كان ابن تومرت يفوقهم في أساليب الجدل، انتهت المناظرة بأن ظهر عليهم، وكان في مقدمة أولئك الفقهاء مالك بن وهيب الأندلسي (ت525 هـ/1130م) الذي أدرك خطورة ابن تومرت ونصح الأمير بالتخلص منه؛ لكن الأمير ترك سبيله وأمر بإخراجه من مراكش (4).

العدد العشرون - 30/ مايو 2017

غادر ابن تومرت مراکش وقصد مع صحبه بلاد السوس بالمغرب الأقصى، ومر خلال ذلك بكثير من القرى والقبائل البربرية، يتوقف في بعضها أحيانا، ويدعو الناس إلى مذهبه، فانضم إليه عدد كبير من الصحب والأتباع، حتى وصل بلده ومكث بين أهله وعشيرته. وفي الخامس عشر من رمضان سنة (515هـ/1121م) قام خطيباً في أهله وأصحابه، وأعلن إليهم أنه المهدي المنتظر الإمام المعصوم، فبايعوه بالإمامة، ولقب أصحابه وأهل دعوته بالموحدين، ونظمهم في طبقات بلغت أربعة عشر طبقة، لكل طبقة وظيفة خاصة، وكانت الطبقات الثلاث الأولى أهم الطبقات، من حيث انتماء أكبر رجال الموحدين إليها من مشايخ القبائل وزعماء المصامدة (5) وبعد اكتمال تنظيمه بدأ يعد العدة لمواجهة المرابطين.

لم يكن أمام أمير المرابطين سوى محاربة ابن تومرت ، الذي تحول في فترة قصيرة من فقيه متواضع يدعو إلى تغيير المنكر، إلى داعية سياسي خطر. فبعث لقتاله والي السوس أبا بكر بن محمد اللمتوني. وما كاد اللقاء يقع بين الجيشين حتى هزم المرابطون ، واستولى الموحدون على أسلابهم من الخيل والسلاح ، وطاردهم حتى مدينة مراکش، وذلك سنة (516هـ/1123م). (6) واستمرت الاشتباكات المتوالية بين الطرفين إلى أن توفي ابن تومرت سنة (524هـ/1129م) وتولى قيادة الموحدين عبد المؤمن بن علي الذي يرجع إليه الفضل في وضع الدعائم الرئيسية لدولة الموحدين والقضاء على دولة المرابطين. ففي سنة (537هـ/1142م) توفي الأمير علي بن يوسف، فانتهز عبد المؤمن الفرصة وسار بجيشه شرقاً، وأخضع قبائل زناتة ، ودخل وهران وتلمسان ، ثم قصد فاس وفرض عليها الحصار سنة (540هـ/1145م) إلى أن سقطت في يديه ، وسقطت بسقوطها مكناسة ، واتخذ عبد المؤمن طريقه إلى مراکش، وما أن وصل إليها حتى أحكم حصاره عليها، وحاول المرابطون أن يكسروا الحصار، فبادروا بالهجوم على الموحدين ، و لكنهم هزموا، واقتحم الموحدون المدينة ، وقتلوا أمير المرابطين ، واستقرت الحال بعبد المؤمن في مراکش وذلك سنة (540هـ/1145م). ثم شرع في توسيع دولته وإخضاع باقي المدن لسلطته (7).

ما أن فرغ عبد المؤمن بن علي من توحيد المغرب وضبط أموره، حتى توجه بقواته نحو الأندلس، التي مزقتها الفتن وأضعفها الصراع على السلطة والتنافس والشقاق، واستطاع السيطرة عليها وتوحيدها تحت سلطانه (8) وبعد وفاته سنة (558هـ/1162م) تولى خلفا له ابنه يوسف الذي اتبع سياسة أبيه في محاربة الصليبيين الأسبان، حتى توفي أثناء حصاره لمدينة شنترين سنة (580هـ/1184م) فتولى بعده ابنه يعقوب المنصور الذي أتم إخضاع الأندلس، ودعم الوجود العربي بالأندلس، ونظم شؤونها، وعين ولايتها، وحصن ثغورها ، وشحن قواعدها بالحاميات. واستطاع إحرار النصر على ملك قشتالة الفونس الثامن في موقعة الأرك سنة (591هـ/1194م) وتوافدت عليه الرسل طالبة الهدنة فاستجاب لهم (9) وبعد وفاته سنة (595هـ/1198م) تولى خلفا له ابنه محمد الملقب بالناصر الذي توجه إلى الأندلس سنة (609هـ/1212م) لمنازلة النصارى في موقعة العقاب، وبعد قتال عنيف مني بهزيمة ساحقة وتبدد جيشه. وبعد شهور قليلة توفي الناصر، وخلفه ابنه أبو يعقوب يوسف الملقب بالمستنصر، وقام عليه أقرباؤه في الأندلس والمغرب، وبدأت الحروب الأهلية والمنافسات التي انتهت بسقوط مدن الأندلس تباعا في قبضة النصارى بما فيها إشبيلية حاضرة دولة الموحدين التي سقطت سنة (642هـ/1244م). وما لبثت أن انقضت أيضا في المغرب بقبام حلفاء الموحدين القدامى بنو مرين بدخول مراکش والقضاء على آخر الموحدين سنة (668هـ/1269م). (10)

ثانيا- منهج الموحدين وموقفهم من المذهب المالكي:

أشرنا سابقا إلى أن محمد بن تومرت دعا عقب عودته من المشرق إلى الرجوع إلى الأصلين القرآن والسنة وإلى الاجتهاد، وحارب جمود الفقهاء الذين تركوا دراسة الأصول ، و تمسكوا بأراء علماء المالكية ،مكتفين بترديد أقوال المتقدمين وشرحها واختصارها ، و دراسة كتب الفروع الفقهية من عبادات ومعاملات. الأمر الذي

العدد العشرون - 30/ مايو 2017

جعل قضية التأصيل هذه شغله الشاغل، وهدف إلى أن يجعل نبذ التقليد لكتب الفروع ، والرجوع مباشرة إلى الأصول في استخراج الأحكام منهجا للحياة العلمية بالمغرب. وقد أصبح هذا المنهج من بعده واحدا من أهم المشاغل الثقافية لسياسة الموحدين ، عملوا على نشره وتعميمه بين الناس، وأدخلوه في مجال التربية لتخريج الناشئة عليه (11). ولكن يبدو أن هذا النهج الأصولي الذي اعتمده الموحدون وساروا عليه متأثرين في ذلك بالظاهرية (*) كان منشأ لخلط كبير بين عدد من المؤرخين والباحثين، بأن الموحدين كانوا ينتحلون المذهب الظاهري ويتخذونه منهجا لهم في حركتهم الفقهية، وأنهم كانوا معادين للمذهب المالكي عاملين على إزالته ومحوه من البلاد (12). وقد اعتمد أصحاب هذا الرأي في تأكيد وجهتهم على ثلاثة أمور اعتبروها أدلة على ظاهرة الموحدين ومعاداتهم للمذهب المالكي، وهذه الأمور هي :

- 1- ما ذهب إليه الموحدون من إنكار الرأي، والرجوع إلى نصوص القرآن والحديث مثلما هو الحال عند علي بن حزم القرطبي (ت: 456هـ/1063م) (13).
- 2- ما كانوا عليه من رفع شأن لابن حزم (*) القرطبي وإبداء التقدير له (14).
- 3- ما كان عليه الموحدون من نبذ لكتب الفروع المالكية ، وما قاموا به من تحريق لها، وتهديد لمن يشتغل بها (15).

والحقيقة أن هذه الأدلة ليست كافية للحكم على الموحدين بأنهم كانوا على المذهب الظاهري، ذلك أن مبدأ نبذ التقليد لكتب الفروع، والرجوع إلى النصوص في استخراج الأحكام، مبدأ التقت فيه دعوة الموحدين مع المذهب الظاهري، وهذا الالتقاء لا يعني أن الموحدين كانوا على المذهب الظاهري، لأن المذهب الظاهري يقوم بأسس غير هذا الأساس، أهمها اعتماد الظاهر من النص، وهو أساس لا يكون ظاهريا من لم يعتمده ، ولم نجد عند الموحدين ما يشير إلى أنهم أخذوا به (16). وإذا ما تأملنا المنهج الذي جرى عليه ابن تومرت في تأليفه وتابعه فيه الموحدون من بعده ظفرنا بعكس هذا الحكم. فخلاصة منهج ابن تومرت هو إحلال المنهج العقلي لتقرير الأمور الشرعية بالدراسة المباشرة للأصول "القرآن والسنة" محل المنهج المتبع آنذاك في المغرب والأندلس وهو دراسة فروع المسائل الفقهية حسب مذهب الإمام مالك بن أنس (ت: 179هـ/795م) (17).

وابن تومرت يرى أن تحصيل الفقه يتم بخمس طرق: الحديث المرفوع إلى الرسول صلى الله عليه وسلم، معرفة السند، معرفة نص الحديث، تمييز الصحيح من السقيم في هذا النص، معرفة المعنى الحقيقي والمعنى المجازي. وهو بهذا النهج وتبعاً للطرق الأربع الأولى لا يختلف نهجه عن المنهج الذي اتبعه كبار المجتهدين وهم أئمة المذاهب الفقهية. أما التفسير المجازي فهو منهج العقليين، وابن تومرت شأنه شأن العقليين، ينكر إغلاق باب الاجتهاد المستند على الأصول بعد مؤسسي المذاهب، وأنه لم يبق غير تقليدهم في الطرق التي رسموها وفي التطبيقات الشرعية التي تناقلتها المذاهب في الفروع (18). كذلك يرفض ابن تومرت رفضاً باتاً في تقرير التشريع الظن ، أي الرأي الشخصي. إذ يرى أن الظن لا يفيد في علم الدين، فهو لا يغني عن الحق شيئاً، وهو أيضاً، مع الجهل والشك مصدر الخطأ (19).

وعلى هذا يتلخص منهج ابن تومرت في أن العقل ليس له في الشرع مدخل، أي إنه لا مجال للبرهان العقلي في قوانين الدين، والأصول الموضوعية المادية، للشرع هي التي ينبغي أن تتخذ أساساً للتشريع ، أي القرآن والحديث والإجماع المؤسس على التواتر. ومذهبه في الفقه يقوم على دراسة الحديث بوصفه أصلاً للشرع، وهذا المنهج لا يختلف عن المنهج الذي اتبعه الإمام مالك الذي تمسك بالأصول وخصوصاً بالحديث، وعلى وجه أخص بالأحاديث التي رواها أهل المدينة (20).

وعلى هذا يمكننا القول، إن ما فعله ابن تومرت وواصله من بعده الخليفة يعقوب المنصور هو جمع مجموعة من الأحاديث في أبواب فقهية من العبادات خاصة (21)، وذلك بقصد أن يقع العمل بما فيها من الأحكام مباشرة دون واسطة من أقوال الفقهاء. ولا نعثر في كل مؤلفات ابن تومرت ، ولا في رسالة الصلاة (*)

العدد العشرون - 30/ مايو 2017

خاصة باعتبارها عملا فقهيا تجاوز ذكر الأحاديث والآيات إلى بيان وجوه الاستدلال بها على الأحكام، وإثبات تلك الوجوه بالبراهين، لا نعث على ذكر لابن حزم أو أحد الظاهرية غيره، ولا نجد ذلك النفس الظاهري الذي تحمل فيه النصوص على ظاهرها، كما لا نجد تطرقا إلى آراء المذاهب الفقهية إلا في مواضع نادرة (22). وإذا ما قارنا هذا النهج بما جرى عليه ابن حزم من الاعتماد على الظاهر (*) ومن إيراد كثيف لآراء الفقهاء في موطن نقد أو موطن استشهاد، تبين لنا مدى المفارقة بين منهج الموحدين وبين منهج الظاهرية (23).

ومما يدل على أن الموحدين لم يكونوا ظاهريه ما قاله تاج الدين (*) بن حمويه (ت: 642 هـ / 1244م) من أن "المنصور - كان يجيد حفظ القرآن، ويحفظ متون الأحاديث، ويتكلم في الفقه كلاما بليغا، وكان فقهاء الوقت يرجعون إليه في الفتاوى، وله فتاوى مجموعة حسبما أدى إليه اجتهاده، وكان الفقهاء ينسبونه إلى مذهب الظاهر" (24). فهذا الكلام يفيد ميل الخليفة إلى الاجتهاد لا إلى تقليد الظاهرية، وإن الفقهاء يتجنون عليه بالانتساب إلى الظاهرية. وإبداء الاحترام لابن حزم ليس بكاف للحكم على الموحدين بأنهم على مذهبه، فكثير ما يقع الإعجاب بإمام من أئمة المخالفين، لذلك لا غرابة في أن يكون ابن حزم موضع إكبار من خلفاء الموحدين (25).

أما معاداة كتب الفروع المالكية وتحريقها، لا يدل على معاداة المذهب المالكي، بل على العكس من ذلك كان متبنيا لهذا المذهب، فالموحدون هاجموا علماء المالكية لاعتمادهم التقليد لكتب الفروع، ولم يهاجموا مذهب الإمام مالك، بل كانوا في منهجهم موافقين لأصوله إلا في القياس، وقد كان فقهم أقرب إلى فقه الإمام مالك من فقه غيره، إذ ساروا وفق منهجه في استخراج الفقه من نصوص القرآن والحديث (26) وهو ما يبدو جليا في أخذ ابن تومرت بأصل خاص من أصول الإمام مالك، وهو اعتبار عمل أهل المدينة (*) حجة في الاستنباط الفقهي، باعتباره ضربا من التواتر تنتقل به أعمال الرسول صلى الله عليه وسلم وصحابته على وجه اليقين، وقد انتصر لهذا الأصل الذي قال به الإمام مالك بجملة من الحجج، ورد على المعارضين فيه (27).

ثالثا- العلوم الدينية وأعلامها في عصر الموحدين:

العلوم الدينية هي العلوم المستندة إلى الخبر عن الواضع الشرعي، ولا مجال فيها للعقل إلا في إلحاق الفروع من مسائلها بالأصول، وأصل هذه العلوم كلها هي الشرعيات من الكتاب والسنة (28). وتشمل علم القراءات والتفسير والحديث والفقه والأصول وعلم الكلام. وفيما يلي سنتحدث عن هذه العلوم وأبرز أعلامها في العصر موضع الدراسة.

1- علم القراءات:

وهو علم يعرف به كيفية أداء كلمات القرآن الكريم اتفاقا واختلافا مع عزو كل وجه إلى قائله، وذلك لصون كلام الله عز وجل عن التحريف والتغيير (29). والأصل في هذا العلم أنه أقدم العلوم الإسلامية نشأة؛ ذلك لأن موضوعه كلمات القرآن الكريم وطرق ضبطها عن الرسول صلى الله عليه وسلم. وقد كان المعتمد في نقل هذا العلم في البداية الرواية الشفهية عن الرسول صلى الله عليه وسلم، وعن هذا الطريق تلقى القراء القراءات السبع المتواترة، وهي قراءة نافع المدني، وعاصم بن أبي النجود، وأبو عمرو بن العلاء، وعبد الله بن كثير، وعبد الله بن عامر، وحمزة بن حبيب، وعلي بن حمزة الكسائي، ولكن عندما بعد الناس عن عهد النبوة ظهرت الحاجة لتدوين هذا العلم على وجه يميز به الصحيح المتواتر من الشاذ، وقاية لألفاظ القرآن الكريم من التحريف والتبديل (30).

اعتمد الأندلسيون في القرون الأولى لاستقرارهم - عقب الفتح الإسلامي - على ما دونه المشاركة في علم القراءات، دون أن يكون لهم أثر واضح أو محاولة في التحقيق أو الزيادة في هذا العلم، حتى جاء القرن الخامس

العدد العشرون - 30/ مايو 2017

الهجري، حيث ازدهر علم القراءات بين الأندلسيين، وظهر عدد من الأئمة القراء أمثال: مكّي بن أبي طالب القيسي (ت: 437هـ / 1045م) وأبي عمرو الداني (ت: 444هـ / 1052م) الذين أثروا هذا العلم بالكثير من المصنفات التي لم تقتصر على الأندلس فحسب، بل تداولها العلماء في بلاد المشرق أيضا (31).

وكيفما كان الحال، أقرأ العلماء بالأندلس القرآن الكريم لطلابهم بجميع القراءات المعروفة في العالم الإسلامي، ولكن كان التركيز على القراءات السبع هو الغالب في تدريس القرآن الكريم في حلقات العلماء، ولعل ذلك يعود إلى أن تلك القراءات هي التي اعتمدها القراء الأندلسيون الأوائل وصنفوا فيها. وقد حظيت قراءة نافع المدني (*) على وجه خاص بعناية أهل الأندلس، وقد رويت هذه القراءة عن نافع المدني بعدة طرق وبواسطة رواة متعددين، ولكن شهرتها بالأندلس كانت بروايتي ورش (*) وقالون (*) (32). وقد خصت رواية ورش بالذات ببعض الدراسات في هذا العصر على ما سوف نبين في حينه.

أما كتب القراءات فقد عرف الأندلسيون كثيرا من المصنفات على اختلاف مصادرها مشرقية كانت أم أندلسية، وكان العلماء يدرسون هذه المصنفات في حلقاتهم، وذلك مثل "كتاب القراءات" لأبي عبيد القاسم بن سلام (ت: 224هـ / 838م) وكتاب "اختلاف القراءات وتصريف وجوهها" لأبي بكر أحمد بن مجاهد (ت: 324هـ / 935م) وكتاب "المرشد في القراءات السبع" و"التذكرة في القراءات" لأبي الحسن طاهر بن غلبون (ت: 399هـ / 1008م) ومن المصنفات الأندلسية كتاب "التبصرة" لمكي بن طالب وكتاب "التيسير" لأبي عمرو الداني، وكتاب "الكافي" لابن شريح (33).

ومهما يكن من أمر، اهتم الموحدون بعلم القراءات وتعليم الناس القراءة الصحيحة للقرآن الكريم اهتماما كبيرا، ويمكننا أن نلمس هذا الاهتمام في عدة مظاهر منها أخذهم الناس بقراءة حزب من القرآن الكريم مرتين في اليوم، وذلك بعد صلاة الصبح وبعد صلاة المغرب، وقد تمسكوا بهذه العادة حتى في أوقات الحرب ومناذرة الأعداء (34). ومن مظاهر هذا الاهتمام أيضا أمر الخليفة عبد المؤمن بن علي نوابه في الولايات المختلفة بأخذ الناس بحفظ فاتحة القرآن الكريم، وما تيسر منه، وألزم هؤلاء النواب بأن يستعينوا في ذلك بمعلمين من مشاهير القراء لتحقيق هذا الهدف (35). كما عمد الموحدون إلى إعطاء معلم القرآن مبلغا من المال تقوم به حياته مقابل تعليمه الناس، وقد لقي هذا الأمر رواجاً بين الرعية خاصة المالكية؛ لأن إمامهم مالكا وجل علمائهم أجازوا ذلك، ومن ثم كان لهذا الاهتمام من جانب خلفاء الموحدين بالقرآن الكريم فضلا عن حفظهم القرآن الكريم ومعرفتهم بعلومه، أثره في ازدهار الدراسات القرآنية، والتمكين للمنهج الأصولي ونبذ التقليد من خلال تأصيل الأحكام من مصدرها الأول وهو القرآن الكريم (36). وقد برز في هذا العصر عدد كبير من القراء الأندلسيين الذين أثروا الأندلس بالعديد من المصنفات القيمة، نذكر منهم أسماء النخبة الآتية:

أبو الحسن علي بن محمد البلنسي (ت: 564هـ / 1168م) نشأ في بيت اهتم بعلم القراءات، تلا القرآن بالقراءات السبع على زوج أمه أبي داود القرطبي (ت: 496هـ / 1102م) شيخ قراء الأندلس في عصره، ولازمه مدة تقرب من عشرين سنة، كما أخذ هذا العلم عن سواه من علماء الأندلس، كان صدر المقرئين، وإمام المجودين، متقنا ضابطا مجودا حسن الأخذ على القراء، عمر فانتتهت إليه رئاسة الإقراء بشرق الأندلس في عصره، وانقطع لإقراء القرآن مدة تزيد عن ستين سنة (37) وأبو الحسن علي بن أحمد بن كوثر المحاربي (ت: 589هـ / 1193م) ولد بغرناطة ونشأ بها، أخذ علم القراءات عن علمائها، ثم رحل إلى المشرق للحج فأخذ عن علماء الحرم المكي، وتلا بالسبع عن جلة من العلماء، وفي طريق عودته زار الشام ومصر والتقى بعضا من علمائها، وعاد بعلم كثير ورواية واسعة، فتصدر للإقراء وأخذ عنه جماعة من طلبة العلم، كان من جلة المقرئين وكبار المجودين، صنف في القراءات كتابا سماه العروس (38).

ومن مشاهير القراء في هذه العصر: أبو محمد القاسم بن فيرة القرطبي الشاطبي (ت: 590هـ / 1193م) الذي عمت شهرته بلاد المغرب والأندلس والمشرق على حد سواء، رحل إلى بلنسية وتلقى علم القراءات على مشاهير قرائها، ثم رحل إلى المشرق واستقر في مصر، حيث دخلها سنة (572هـ / 1176م) وتصدر للإقراء

العدد العشرون – 30/ مايو 2017

بالمدرسة الفاضلية (*) بالقاهرة، وأخذت وفود طلبة العلم ترد إليه في تلك المدرسة بعدما اشتهر اسمه وبعد صيته، واشتهر بقصيدته التي أسماها "حرز الأمانى ووجه التهاني في القراءات السبع المثاني" وهذه القصيدة تهذيب واختصار لكتاب التيسير لأبي عمرو الداني، وهي في ألف ومائة وثلاثة وسبعين بيتاً، وقد أبدع فيها غاية الإبداع، وتلقاها طلبة العلم في أقطار العالم الإسلامي بالحفظ والترديد، وأصبحت عمدة القراء. وللشاطبي قصيدة أخرى في رسم المصحف أسماها عقيلة أتراب القصائد (39).

ومن أعلام القراء أيضاً: عبيد الله بن عمرو بن هشام الإشبيلي (ت: 550هـ/ 1155م) صنف في القراءات تصانيف عدة منها الإيضاح في اختصار المصباح، وكتاب قراءة نافع (40) وأبو بكر محمد بن محمد بن عبد الله الإشبيلي (ت: 553هـ/ 1158م) كان إماماً في صناعة الإقراء، وله فيها كتب جليلة منها الإيماء إلى مذهب السبعة القراء، والإشارة في قراءة الأئمة السبعة المختارة، وله أيضاً أرجوزة في القراءات تسمى اللؤلؤة الغراء (41) وأبو الحسن علي بن عبد العزيز القيسي (كان حياً سنة: 554هـ/ 1156م) وله في القراءات كتاب الاستدلال على رفع الإشكال في جمع القراءات وتبيين المعاني المبهمة (42) وعبد العزيز بن علي بن محمد السماتي (ت: بعد سنة 560هـ/ 1164م) كان أستاذاً ماهراً في القراءات، بارعاً في معرفتها، له فيها كتاب الوقف والابتداء (43) وأبو الحسن نجبة بن يحيى الإشبيلي (ت: 591هـ/ 1114م) كان إماماً في القراءات (44) وأبو بكر يحيى بن محمد الهوزني (ت: 602هـ/ 1205م) كان من أتقن أهل زمانه للقراءات، وإليه كانت الرحلة في علوم القراءات والتجويد، له أراجيز حسان في القراءات والتجويد ومخارج الحروف (45) وأبو العباس أحمد بن منذر بن جهور الإشبيلي (ت: 618هـ/ 1221م) وكان مقرئاً مجوداً، له تأليف في قراءة نافع (46) وأبو البقاء يعيـش بن علي بن يعيـش الشـلبي (ت: 626هـ/ 1228م) صنف في القراءات كتاباً جليلاً سماه الشمس المنيرة في، القراءات السبع الشهيرة (47) ومحمد بن الحسين الشكاز (ت: 626هـ/ 1228م) وقد كان مقرئاً مجوداً تصدر لإقراء القرآن الكريم وتعليم العربية، وصنف في القراءات كتاباً سماه الميسر (48) وأبو العباس أحمد بن علي بن محمد المرابطي (ت: 640هـ/ 1242م) رحل إلى المشرق وأخذ القراءات عن جلة من العلماء، وزار مصر وأقرأ بها، واختصر كتاب التيسير لأبي عمرو الداني، وسماه بالتذكير، وشرح قصيدة ابن فيرة الشاطبي في القراءات (49) وأبو جعفر أحمد بن محمد القيسي القرطبي (ت: 643هـ/ 1245م) تصدر لإقراء القرآن وتعليم العربية، وله عدة مؤلفات منها كتاب تفهيم القلوب آيات علام الغيوب، ومختصر التبصرة لمكي في القراءات (50) وأبو العباس أحمد بن يوسف بن الإشبيلي (ت: 646هـ/ 1248م) كان مقرئاً مجوداً تصدر ببلده للإقراء وتعليم العربية، وله مجموع في رواية ورش أخذه الناس عنه (51).

2 - علم التفسير:

وعلم يعرف به نزول الآيات وشؤونها وقصصها، والأسباب النازلة فيها، وترتيب مكيا ومدنيها، ومحكمها ومتشابهها، وناسخها ومنسوخها، وخاصها وعامها، ومطلقها ومقيدها، ومجملها ومفسرها، وحلالها وحرامها، ووعدها ووعيدها، وأمرها ونهيها وأمثالها (52).

علم التفسير من أهم العلوم الإسلامية التي ارتبطت بتنزلات القرآن الكريم، وهي التنزلات التي كان الرسول صلى الله عليه وسلم يحرص على تبليغها للناس والكشف لهم عن معانيها العقدية والشرعية، وقد شكل البيان النبوي النواة الأولى والأساس لتفسير القرآن الكريم. فقد كان الرسول صلى الله عليه وسلم يبين المجل، ويميز الناسخ والمنسوخ، ويعرفه أصحابه، فعرفوه وعرفوا سبب نزول الآيات، ومقتضى الحال منها. لذا لم يواجه المسلمون في عصر النبوة صعوبة في تفسير القرآن الكريم. ولكن عندما بعد الناس عن عصر النبوة وما تبع ذلك من اتساع الفتوحات الإسلامية، ودخول أمم ذات لغات وثقافات مختلفة في الإسلام، وجدت الحاجة لتدوين الآثار الواردة عن الصحابة والتابعين حول تلك المباحث التي أدرجت تحت علم التفسير (53).

العدد العشرون - 30/ مايو 2017

وهكذا بدأ التصنيف في هذا العلم، ومن الطبيعي أن يكون لأهل المشرق دور الصدارة في هذا المجال، إذ عرف هؤلاء علم التفسير منذ القرن الثاني الهجري. أما في الأندلس فلم ينشأ علم التفسير كعلم مستقل إلا في القرن الثالث الهجري. ثم نما هذا العلم في القرون التالية، حتى إذا جاء العصر الموحدى أفسح لعلم التفسير مجالاً أرحب في أنشطة العلماء وطلاب العلم، وجلي أن الاتجاه العام الذي حاول خلفاء الدولة الموحدية ترسيخه والمتمثل في جعل القرآن الكريم والسنة معتمد الدراسات والأبحاث العلمية كان وراء زيادة الاهتمام بهذا العلم (54). فقد تطورت الدراسات الخاصة بعلم التفسير على عصر الموحدى تطورا كبيرا، قياسا إلى ما كانت عليه في عصر أسلافهم المرابطيين، الذين نهجوا منهج التفسير الحرفي للقرآن الكريم والحديث النبوي، ورفضوا الأخذ بتأويل المتشابه من الآي والحديث (55).

لقد نهج الموحدون في دراسة علم التفسير نهجا يختلف عن النهج الذي سار عليه المرابطون حيث إنهم كانوا يؤولون المتشابه من الآيات متأثرين في ذلك بابن حزم الذي اعتمد على التأويل في تفسير المتشابه (56). وقد برز في هذا الجانب أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي (ت: 581هـ/ 1185م) صاحب كتاب التعريف والإعلام بما أبهم في القرآن العزيز من الأسماء والأعلام، والذي نحا فيه منحى تأويليا عند تفسير بعض الآيات، من ذلك تفسيره لقوله تعالى: "إنما أنت منذر ولكل قوم هاد" (57) فقال إن المنذر هو الرسول صلى الله عليه وسلم والهادي هو علي بن أبي طالب به يهتدي المهتدون (58).

على أية حال، لقد ازدهرت الدراسات التفسيرية في هذا العصر، وظهر عدد كبير من مشاهير المفسرين الذين حظوا بشهرة واسعة في الأندلس، وتحفظ كتب التراجم بتراجم كثيرة لهم، ولعل أهم ما نلاحظه من سياق تلك التراجم أن نشاط العلماء في ميدان التفسير لم يقتصر على تدريسه في الحلقات بل تجاوز ذلك إلى التصنيف في الأفرع المختلفة من هذا العلم، وقد اتخذ التصنيف في علم التفسير في هذا العصر اتجاهين: الاتجاه الأول: الدراسات الاستدراكية والنقدية. وهي التي جعلت من بعض المؤلفات السابقة أساسا لها، وقد برز في هذا الاتجاه عدد من العلماء منهم: أبو بكر يحيى بن أحمد السكوني (ت: 626هـ/ 1228م) الذي عكف على كتاب "الكشاف عن حقائق التنزيل" للزمخشري (*) بالدراسة والنقد والاستدراك، وألف كتابا سماه "الحسنات والسيئات" أبرز فيه ميزات كتاب الكشاف اللغوية والبيانية، كما رد على ماتضمنه من أراء اعتزالية (59). وأبو علي عمر بن محمد السكوني انتقد كتاب الكشاف وألف في الرد عليه كتابا سماه "التميز لما أودعه الزمخشري من الاعتزال في الكتاب العزيز" (60).

الاتجاه الثاني: الدراسات المستقلة. وهي الدراسات التي تميزت باستقلالها الموضوعي، بحيث لا تكون مرتبطة من حيث المنهج بأي إنتاج علمي سابق، وقد برز في هذا الاتجاه عدد كبير من العلماء منهم: أبو الحسن علي بن عبد الله بن النعمة الأنصاري (ت: 567هـ/ 1171م) وكان خاتمة العلماء بشرق الأندلس في عصره، متفننا في معارف جمّة، راسخا في العلم، مقرئا مجودا، مفسرا محدثا، راوية محدثا، فقيها مشاورا، بارعا في علوم اللسان، صنف كتاب "ري الظمان في تفسير القرآن" ويقع في سبعة وخمسين مجلدا (61). وأبو جعفر أحمد بن عبد الصمد القرطبي (ت: 582هـ/ 1186م) صنف في تفسير القرآن "نفس الصباح في غريب القرآن وناسخه ومنسوخه" (62).

وممن نبغ في علم التفسير في هذا العصر: عبد الجليل بن موسى الأنصاري القصري (ت: 608هـ/ 1211م) ألف في تفسير القرآن، وفسر مشكل الكتاب والسنة، ويقع هذا التفسير في ستين مجلدا، فسر في كل مجلد حزبا واحدا من القرآن (63) وأبو محمد عبد الكبير بن بقي الغافقي المرسي (ت: 617هـ/ 1220م) وكان فقيها حافظا متقدما في الفتيا، صنف تفسيراً جمع فيه بين تفسير أبي محمد بن عطية (ت: 619هـ/ 1222م) "المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز" وتفسير الزمخشري "الكشاف" (64) وأبو محمد عبد الله بن محمد بن الكماد الإشبيلي (ت: 619هـ/ 1222م) كان متحققا بعلوم شتى، ألف في التفسير كتابا جمع فيه بين تفسير ابن عطية، وتفسير الزمخشري (65) وأبو الحسن علي بن أحمد الحرالي (ت: 637هـ/ 1239م) صنف تفسيراً للقرآن سماه "مفتاح الباب المقفل لفهم الكتاب المنزل" (66) ومحي الدين بن عربي الحاتمي الأندلسي

العدد العشرون - 30/ مايو 2017

(ت:638هـ/1240م) له عدة تصانيف في تفسير القرآن وعلومه منها كتاب "الجمع والتفصيل في أسرار المعاني والتنزيل" وكتاب "الفتوحات المكية في معرفة أسرار المالكية والملكية" وكتاب "إيجاز البيان في الترجمة عن القرآن" وكتاب "الغايات فيما ورد من الغيب في تفسير بعض الآيات" (67) وأبو الحسن علي بن محمد الجبائي (ت:663هـ/1264م) كان نحويًا ماهرًا ذا كرا للغات والآداب، ألف في التفسير كتابًا جمع فيه بين تفسيري الزمخشري وابن عطية (68) وأبو عبد الله محمد بن أحمد بن فرج القرطبي (ت:671هـ/1272م) ألف في التفسير كتابًا جامع أحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وآي الفرقان" (69).

3- علم الحديث:

هو علم يبحث فيه عن كيفية اتصال الأحاديث بالرسول صلى الله عليه وسلم، من حيث أحوال رواته ضبطًا وعدالة، ومن حيث كيفية السند اتصالًا وانقطاعًا إلى غير ذلك من الأحوال التي يعرفها نقاد الحديث (70). وكما هو معلوم الحديث النبوي هو المصدر الثاني من مصادر الشريعة الإسلامية، فالسنة جاءت مبينة للقرآن الكريم ومفصلة لما أجملته آياته من أحكام. ولقد كان للصحابة رضوان الله عليهم دور كبير في نقل هدي رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى من بعدهم من التابعين، وهذا هو الطريق الذي نقلت به السنة من السلف إلى الخلف في القرن الأول الهجري. على أن الضرورة قد دعت إلى تدوين الحديث، حيث بدأ التدوين الشامل للحديث مع نهاية القرن الأول الهجري، وقام عدد من العلماء بهذه المهمة، مستندين إلى قواعد ثابتة ضمنت تناقله بين الأجيال وحفظه من تفرق السبل، فسدت الطريق بذلك على الوضاعين والصناع. ومع هذا التدوين ظهرت علوم الحديث التي ساعدت على توثيق السنة والتي ترجع إلى أصليين كبيرين هما: العلوم المتعلقة بالسند من معرفة رواة الحديث وطبقاتهم وجرحهم وتعديلهم وغير ذلك، والعلوم المتعلقة بنقد المتن من عرض الأحاديث على كتاب الله وعلى متواتر السنة ونقد أسلوب الحديث ومعناه وغير ذلك (71).

وقد تلقى الأندلسيون بعض علم الحديث على يد التابعين في جيش الفتح الأندلسي، الذين كان جلهم من الرواة، ثم عملوا الرحلة في طلب الحديث، فاتصل سندهم بكبار محدثي المشرق وذلك قبل ظهور المذاهب الفقهية، فازدادت رواية الحديث عندهم انتشارًا. ولما ظهرت المذاهب مال الأندلسيون إلى المذهب المالكي المبني على أحاديث أهل المدينة، وأولوه جل عنايتهم، وتصدى له العلماء بالشرح والتصنيف (72). وبتوالي الأزمنة ظل الاهتمام بعلم الحديث في تصاعد مستمر.

وفي العصر الموحي زاد الاهتمام بعلم الحديث زيادة كبيرة، وقد استمد نهضته من اهتمام الموحدين به اهتمامًا كبيرًا ظهر في استدعائهم للمحدثين المبرزين، وتكليفهم بتدريسه في حواضر الدولة (73). كذلك ظهر ذلك الاهتمام في المكانة الكبرى التي كانت لطلاب الحديث في دولتهم وبخاصة أيام الخليفة يعقوب المنصور، فقد نال عنده طلبية الحديث ما لم ينالوه في أيام أبيه وجده. هذا إلى أن غير واحد من خلفائهم وأمرائهم كانوا محدثين حافظًا، فالخليفة يوسف بن عبد المؤمن كان يحفظ أحد الصحيحين، ويعقوب المنصور كان يحفظ متون الأحاديث ويتقنها، والمأمون كان معدودًا من حفاظ الحديث لم يزل أيام خلافته يسرد كتب الأحاديث مثل البخاري والموطأ وسنن أبي داود، وكذا الأمير إبراهيم بن يوسف بن عبد المؤمن والذي كان من أكثر العلماء عناية بالحديث والأثر (74).

ومن الأدلة الأخرى على ازدهار علم الحديث في هذا العصر وعناية الموحدين به امتحان الواردين عليهم من أهله، وكانوا قد أنشأوا لذلك مجمعًا علميًا أطلقوا عليه اسم بيت الطلبة، وجعلوا عليه رئيسًا أسموه رئيس الطلبة أو عميد البيت، وكان لا يتولى هذا المنصب إلا العلماء الراسخون والمتبحرون في العلم. وممن امتحن بهذا البيت أحمد بن هارون الشهير بابن عات النفزي (ت:609هـ/1212م) حيث انعقد له مجلس من كبار المحدثين، وذكروا له أحاديث من صحيح مسلم خالفوا بين متونها وأسانيدها، فأعاد المتون إلى أسانيدها، فاعترف له هؤلاء العلماء بالحفظ، وأصبح له الحق بحضور مجالس الخليفة العلمية (75).

العدد العشرون - 30/ مايو 2017

لقد نال علم الحديث عناية كبيرة من قبل الموحدين في هذا العصر، ويبدو أن الدعوة إلى ترك الخلافات المذهبية في الأحكام، ومحاولة استنباطها من القرآن والسنة والتي بدأت بذورها منذ أوائل عصر الدولة الموحدية وأعلنها الخليفة يعقوب المنصور، قد لقيت قبولا لدى علماء الأندلس، بحيث اهتموا بدراسة أصلي الشريعة القرآن والسنة. وبالتالي ازدهرت دراسة الحديث بشكل كبير وأصبحت أمهات كتب الحديث كصحيح البخاري ومسلم وسنن أبي داود (ت: 275 هـ / 888م) والترمذي (ت: 279 هـ / 892م) والنسائي (ت: 303 هـ / 915م) بالإضافة إلى الموطأ- الذي كان يحتل المرتبة الأولى في التدريس- تدرس في حلقات العلماء في مدن الأندلس عامة، وقد درست بجانبها كثير من كتب الحديث الأخرى (76).

هذا ولما كانت الدولة الموحدية قد جعلت من دراسة علم الحديث والاهتمام به وسيلة من وسائلها للقضاء على كتب الفروع المالكية، فقد وجدت بعض المؤلفات الحديثية التي تبنت الدولة نشرها وأمرت بتدريسها ومن ذلك "موطأ ابن تومرت" الذي ألفه باللغة العربية، وهو عبارة عن مختصر لموطأ الإمام مالك برواية يحيى بن بكير (*) وقد رواه ابن تومرت بسنده المتصل عن أحد شيوخه بمصر ويدعى أبا عبد الله محمد بن منصور الحضرمي، وتوجد في مقدمة مخطوط هذا الكتاب سلسلة السند من الخليفة عبد المؤمن الذي رواه عن ابن تومرت إلى الإمام مالك، وقد جردت الأحاديث الموجودة فيه من الأسانيد على طريقة الاختصار لتسهيل دراسته، ولهذا الموطأ تسميات أخرى "محاذي الموطأ، وكتاب الموطأ، ومختصر الموطأ" (77) كما أن لابن تومرت كتابا آخر وهو عبارة عن مختصر لصحيح مسلم مجردا من الأسانيد (78).

الجدير بالذكر أنه ومن خلال تراجم العلماء في هذا العصر ليس لهذه الكتب السالفة الذكر وجود في الحياة العلمية العامة؛ إذ لم تكن ضمن الكتب التي يدرسها العلماء في حلقاتهم، ولم تكن متداولة فيما بينهم، مما جعلنا نرجح أنه اقتصر في تدريسها على التعليم الرسمي، الذي يتم في قصور الخلفاء والولاة، فقد كانت بعض مؤلفات ابن تومرت تدرس لبعض الصبيان الذين يراد تربيتهم تربية موحدية، إما لكي يكونوا دعاة لنشر دعوة ابن تومرت في بلدانهم، أو من أجل تهيئتهم للقيام بمهام الدولة، كالولاية على البلدان أو لكي يصبحوا مستشارين للولاة (79).

هذا ولقد توافرت الأندلس على عدد كبير من العلماء والمحدثين ممن كانت لهم مشاركة فعالة في نشر هذا العلم في مجالي التدريس أو التأليف، ومن أشهر المحدثين في هذا العصر:

أبو الحسن علي بن عبدالله بن النعمة الأنصاري (ت: 567 هـ / 1171م) كان محدثا راوية، عالما متقنا لعلوم عدة، له في الحديث كتاب "الإمعان في شرح سنن النسائي" (80) وعبد الحق بن عبد الرحمن بن عبد الله بن الخراط الإشبيلي (ت: 582 هـ / 1186م) وكان عالما بالحديث عاكفا على تدريسه والتصنيف فيه، ومن أبرز مصنفاة كتاب الجمع بين الصحيحين وكتاب المعتل من الحديث وكتاب الجامع الكبير في الحديث، جمع فيه أحاديث كتب الصحاح الستة وأضاف إليها أحاديث حسانا صحاحا من بعض المسانيد المشهورة (81) على أن أشهر كتبه في هذا المجال والتي اشتهر بها وكثر تداولها بين الناس هي الأحكام وهي كبرى ووسطى وصغرى، تقع الكبرى منها في ستة مجلدات اختار أحاديثها من كتب الصحاح وأوردها بأسانيدها، أما الأحكام الوسطى فتقع في مجلدين في حين تقع الأحكام الصغرى والتي تعرف أيضا بمختصر الأحكام الشرعية في مجلد واحد (82).

هذا وقد نالت أحكام عبد الحق الإشبيلي عناية كبيرة من قبل علماء هذا العصر، حيث عكفوا على دراستها وتناولوها بالاستدراك والشرح. ومن هؤلاء علي بن محمد بن عبد الملك الكتامي الشهير بابن القطان (ت: 628 هـ / 1230م) وكان من أبصر الناس بصناعة الحديث، وأحفظهم لأسماء رجاله، وأشدهم عناية بالرواية، وله في تفسير غريب الحديث وفي رجاله مصنفاة، منها نفع الغلل ونفع العلل في الكلام على أحاديث السنن لأبي داود، وكتاب في الحديث الصحيح محذوف السند، ومقالة في منع المجتهد من تقليد المحدث في صحيح الحديث لدى العمل، ومقالة في تفسير قول المحدثين في الصحيح أنه حسن (83) وكان قد استدرك على عبد الحق الإشبيلي صاحب الأحكام المذكور أعلاه في كتاب أسماء بيان الوهم والإيهام الواقعيين على كتاب الأحكام (84).

العدد العشرون - 30/ مايو 2017

أما الشروح التي تناولت الأحكام فلعل من أهمها كتاب الإعلام بفوائد الأحكام ، وهو شرح للأحكام الصغرى التي وضعها عبد الحق الإشبيلي للقاضي أبي عبد الله محمد بن علي بن حماد الصنهاجي (ت:628هـ/1230م)(85).

ومن أبرز المحدثين في هذا العصر أيضا: أبو القاسم عبد الرحمن بن محمد بن حبيش الأنصاري (ت:581هـ/1185م) كان إماما في علم الحديث، عارفا بعلمه، وله اعتناء بغريب الحديث ولغات العرب، بارعا في معرفة رجال الحديث وأخبارهم (86) وأبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن خلف بن الفخار المالقي (ت:590هـ/1193م) كان من مشاهير المحدثين صدرا في حفاظهم، معروفا بسرد المتون والأسانيد مع معرفته بالرجال وذكر الغريب، كان يستظهر حفظا صحيحا مسلم وسنن أبي داود وموطأ الإمام مالك (87) وأبو عمر أحمد بن هارون بن عات النفزي (ت:609هـ/1212م) كان أحد الحفاظ للحديث يسرد المتون والأسانيد ظاهرا لا يخل بحفظ شيء منها موصوفا بالدراية والرواية، وله عدة مصنفات في ذلك منها النزهة في التعريف بشيوخ الوجوه، وريحانة النفس وراحة الأنفس في ذكر شيوخ الأندلس (88) وأبو محمد عبدالله بن الحسن الأنصاري القرطبي (ت:611هـ/1214م) وكان إماما في الحديث ، واسع المعرفة مكين الدراية ذكرا أسماء رجال الحديث وطبقاتهم وتواريخهم وجرهم وتعديلهم، وصنف في الحديث كتاب تلخيص أسانيد الموطأ (89) وأبو الربيع سليمان بن موسى الكلاعي (ت:634هـ/1236م) وكان إماما في صناعة الحديث، له مصنفات عدة منها الإعلام بأخبار البخاري الإمام ومن بلغت روايته عنه من الأغفال والأعلام، ورواة البخاري، وأحاديث المصافحة، وحلية الأمالي في الموافقات العوالي ، ومصباح الظلم من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم (90) ومحمد بن إبراهيم بن عبد الله المالقي (ت:637هـ/1239م) وكان من أتم الناس عناية بطريق الحديث ولقاء الشيوخ، له في الحديث مصنفات منها كتاب الأربعين في فضل المعونة والمعين (91) وأبو العباس أحمد بن مفرج النباتي (ت:637هـ/1239م) وكان محدثا حافظا ناقدا ذكرا تواريخ المحدثين وأسابيهم، له مصنفات حديثة عدة منها المعلم بزوائد البخاري على مسلم، واختصار كتاب غرائب حديث مالك للدارقطني، ونظم الدراري فيما تفرد به مسلم عن البخاري، والحافل في تدليل الكامل، واختصار كتاب الكامل في الضعفاء والمتروكين للحافظ الجرجاني(92).

4- علم أصول الفقه:

يعرف هذا العلم باعتبارين الأول: باعتبار مفرديه ، فالأصول: جمع أصل ، وهو ما يبنى عليه غيره. والفقه لغة: العلم بالشيء والفهم له (93) واصطلاحا: معرفة الأحكام الشرعية العملية بأدلتها التفصيلية من حيث تؤخذ منها الأحكام والتكاليف (94). والثاني: باعتبار كونه لقبا لهذا الفن المعين، فيعرف بأنه: علم يبحث عن أدلة الفقه الإجمالية "القواعد العامة" وكيفية الاستفادة منها وحال المستفيد (95). ولم يكن هذا العلم معروفا قبل عصر الموحدين، ويرجع ذلك إلى أن علماء المالكية في القرون الثلاثة الأولى لم يؤلفوا في الأصول، بل إن الإمام مالكا نفسه لم يكتب في أصول الفقه كما فعل الإمام أبو حنيفة (ت:150هـ/767م) وذلك في كتابه الرأي، ثم تلاه أصحابه القاضي أبو يوسف (ت:182هـ/798م) ومحمد بن الحسن الشيباني (ت:189هـ/804م) ثم الإمام محمد بن إدريس الشافعي (ت:204هـ/819م) في كتابه الرسالة (96) ومن ثم فإقبال المالكية على علم أصول الفقه لم يتأت إلا متأخرا منذ القرن الخامس الهجري/ الحادي عشر الميلادي، بعد أن نجح ابن حزم القرطبي في الترويج لهذا العلم.

والجدير بالذكر أن هدف الموحدين من دراسة أصول الفقه هو تحقيق تأصيل الأحكام الشرعية، ودراسة القواعد التي تمكن من استخراج الأحكام من أصولها، وهو ما قام ابن تومرت بتحقيقه في كتابه أعز ما يطلب حيث تحدث عن معرفة الأصل وحقيقته، والطريق إلى إثباته، وتحدث أيضا عن الفرع ، وعن استحالة ثبوت فرع دون أصل، ثم طبق مسألة التأصيل الشرعي في كتابه هذا، فكان يعرض للمسألة ويسوق لها الحجج التي تثبتها من القرآن والسنة والإجماع دون الخوض في الفروع أو الآراء المتعددة (97). وعلى هذا يكون ابن تومرت قد شرع في التحول والانتقال من المنهج الفروع التقليدي السائد في البلاد إلى المنهج الأصولي

العدد العشرون - 30/ مايو 2017

الاجتهادي بحركة علمية تمثلت فيما كتبه من مؤلفات في شرح التأسيس والاستدلال عليه. وقد سلك الخليفة يعقوب المنصور ذات المسلك في التعليم على هذا المنهج والتأليف فيه، فقد كانت له فتاوى مجموعة حسبما أدى إليه اجتهاده، وكان قد صنف كتابا جمع فيه متون أحاديث صحاح تتعلق بالعبادات سماه الترغيب، وكان يمليه بنفسه على الناس ويأخذهم بحفظه (98).

على أية حال، لقد كان لهذا النهج الأصولي الذي اتبعه الموحدون أثره على فقهاء وعلماء الأندلس الذين لعبوا دورا مهما في تأسيس الفقه والانتقال به من الدراسة التقليدية المعتمدة على الفروع ونقل الأقوال، إلى الاستنباط والاعتماد على الحجج والبراهين في إصدار الأحكام. وتذكر المصادر بعض العلماء الذين اهتموا بهذا العلم وأقبلوا على دراسته والتأليف فيه، ومن هؤلاء العلماء نذكر أسماء النخبة الآتية :

أحمد بن محمد الوادي أشي (ت: 562هـ/1166م) وكان فقيها عالما عارفا بأصول الفقه (99) وأبو الحسن علي بن محمد الإشبيلي (ت: 567هـ/1171م) الذي أتقن علم أصول الفقه وبرع فيه (100)، وأبو الوليد محمد بن رشد القرطبي (ت: 595هـ/1198م) درس الفقه والأصول، ودعا إلى الاهتمام بالأصول في استنباط الأحكام، وصنف في ذلك كتاب "الضروري في أصول الفقه". كما اختصر كتاب "المستصفي" في الأصول للإمام الغزالي (101) وأبو محمد عبد المنعم بن محمد الغرناطي (ت: 597هـ/1200م) له تقدم في فنون من العلم، صنف كتاب جامع في الأحكام سماه "أحكام القرآن" مفيد في علم الفقه المقارن (102) وأبو بكر محمد بن أحمد بن أبي جمرة المرسي (ت: 599هـ/1202م) ألف في أصول الفقه كتاب "نتائج الأفكار ومناهج النظر في معاني الآثار" وكتاب "إقليد التقليد المؤدي إلى النظر السديد" (103) وعلي بن محمد بن عبد الملك بن القطان (ت: 628هـ/1230م) والذي نهج في مؤلفاته نهجا تأصيليا بعيدا عن نهج أصحاب الفروع متأثرا في ذلك بالخليفة يعقوب المنصور الذي كان يوجهه ويعلمه حتى حظي لديه وقربه من مجلسه، ومن مؤلفاته مسائل في أصول الفقه، والنزع في القياس لمناضلة من سلك غير المهيج في إثبات القياس، وله مقالات منها مقالة في الأوزان، ومقالة في الطلاق، ومقالة في الأيمان اللازمة وغير ذلك (104). وقد شارك خلفاء الدولة الموحدية الفقهاء في النشاط العلمي والتمكين للمنهج الأصولي الاجتهادي، ومنهم الخليفة يعقوب المنصور الذي رأس طائفة الفقهاء الذين كانوا يستنبطون الأحكام من معين القرآن والسنة، ودأب على تشجيعها، وكان يتكلم في الفقه كلاما بليغا، حتى أن فقهاء عصره كانوا يرجعون إليه في الفتاوى، وكانت له فتاوى مجموعة (105).

5- علم الفقه:

هو علم يعرف منه استنباط الأحكام الشرعية الفرعية من أدلتها الإجمالية التفصيلية: القرآن والسنة والإجماع والقياس (106).

أشرنا سابقا إلى أن أهل الأندلس والمغرب عامة اختصوا بمذهب الإمام مالك ولم يحدوا عنه، وقد اتجهت المادة الفقهية نتيجة لذلك اتجاهها خاصا، وأصبحت المؤلفات التي دونها علماء المالكية هي التي تحتل المكانة الأولى في الدراسة بالمساجد الأندلسية والمغربية، إلى أن ظهر الموحدون وما كان من دعوتهم إلى الاجتهاد والاستنباط من معين القرآن والسنة، ونبت كتب الفروع والتقليد، وقد كان لهذه الدعوة أثر في ازدهار الفقه والارتقاء بالدراسات الفقهية من الدراسة التقليدية المعتمدة على الفروع ونقل الأقوال، إلى الاستنباط والاجتهاد والاعتماد على الحجج والبراهين (107). ولقد كان من أثر هذا النهج أن ظهر بالأندلس فقهاء عظام يستنبطون الفقه من معين القرآن والسنة، نذكر منهم أسماء النخبة التالية:

أبو الحسن علي بن إبراهيم بن الضحاك الغرناطي (ت: 557هـ/1161م) أتقن علم الفقه وألف فيه كتاب "مدارك الحقائق" في خمسة أجزاء (108) وأبو عبد الله محمد بن علي القيسي (ت: 567هـ/1171م) كان حافظا للفقه نظارا فيه بارعا في معرفة أصوله، له مؤلفات منها تسهيل المطلب في تحصيل المذهب، والتبيين في شرح التلقين، ومختصر نبيل في أصول الفقه (109) وأبو بكر بيبش بن محمد الشاطبي (ت: 582هـ/1186م) كان

العدد العشرون - 30/ مايو 2017

متقدما في الفقه (110) وأبو بكر محمد بن عبدالله بن الجد (ت: 586هـ/1190م) كان فقيه الأندلس في وقته، وحافظ المغرب لمذهب مالك، له مصنف صغير في الزكاة (111) وأبو الوليد محمد بن رشد القرطبي (ت: 595هـ/1198م) الذي ألف كتاب بداية المجتهد ونهاية المقتصد، مزج القواعد الأصولية بالقضايا الفقهية، كما تعرض لمسائل الخلاف بين العلماء وأسباب الاختلاف بينهم، الذي ينشأ غالبا من نظرة كل فريق لأدلة القضية موضع الخلاف (112) وأبو بكر محمد بن أحمد بن أبي جمرة المرسي (ت: 599هـ/1202م) كان فقيها حافظا بصيرا بمذهب مالك عاكفا على تدريسه، وله اعتناء بالمدونة (113) وأبو الحسن علي بن أحمد الغساني (ت: 609هـ/1212م) كان فقيها حافظا مستبحرا، له مؤلفات في الفقه المالكي منها "نهج السالك للتفقه على مذهب مالك" وهو شرح للموطأ في عشرة أجزاء، وكتاب "الترصيع في تأصيل مسائل التفرع" وهو شرح لكتاب التفرع لابن الجلاب (ت: 378هـ/988م) أحد كبار فقهاء المالكية في بغداد (114).

والجدير بالذكر أن الموحدين رغم نهجهم الأصولي المتقارب مع الظاهرية لم يرفضوا باقي المذاهب، بل تركوا الحرية لأتباع المذاهب، بشرط ألا يسلكوا مسلك أهل الفروع والتقليد، وكان على رأس هذه المذاهب المذهب المالكي الذي نال عناية كبيرة من قبل خلفاء الموحدين، وعلى رأسهم ابن تومرت الذي اختصر موطأ الإمام مالك في كتاب سماه موطأ الإمام المهدي، ومن ثم فإن ما ذهب إليه بعض المؤرخين والباحثين بأن الموحدين حاولوا القضاء على المذهب المالكي لإحلال المذهب الظاهري مكانه، لا يمكن التسليم به ذلك أن الموحدين لم يرفضوا المذهب المالكي ولا الفقه المالكي، بل رفضوا في الفقه المالكي ما كان قائما على غير دليل وبرهان، أي ما كان قائما على الرأي، ومن ثم فقد تبينوا اجتهادات (*) للإمام مالك كانت قائمة على حجج وبراهين، كما أن الموحدين لم يرفضوا المذهب الظاهري أو الفقه الظاهري في الأحكام دون غيره، بل كانوا يعينون قضاة يحكمون بالمذهبين المالكي والظاهري (115). كما كان للمذهب الشافعي رواج على هذا العصر، وممن اشتهر من فقهاء عمر بن مودود الفارسي (ت: 639هـ/1241م) وقد كان متحققا في الفقه والحديث، ومن ثم نال حظوة لدى بعض رجال الدولة (116).

6- علم الفرائض والوثائق:

يتبع الفقه علما الفرائض والوثائق وهما علمان يبحثان في أحوال قسمة التركة، على فروض مقدرة في كتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم وإجماع الأمة (117) وقد كانا مزدهرين على هذا العصر، وممن برع في علم الفرائض أبو الحسن علي بن فرحون القرطبي (ت: 601هـ/1204م) وله فيه كتاب سماه "الباب للباب في مسائل الحساب" (118) وأحمد بن مسعود بن محمد القرطبي (ت: 601هـ/1204م) وكان إماما في الفقه والفرائض (119) وأبو الحسن علي بن خروف الإشبيلي (ت: 609هـ/1212م) له كتاب في الفرائض (120).

وممن برز في علم الوثائق أبو الحسن علي بن عبد الله الأنصاري (ت: 570هـ/1174م) وله فيه كتاب النهاية والتمام في معرفة الوثائق والأحكام (121) وكذلك محمد بن إبراهيم بن عبد الله المالقي (ت: 637هـ/1239م) (122) وعلي بن عبدالله الحارثي الغرناطي (ت: 606هـ/1209م) وله فيها كتابا مختصرا (123) وأبو الحسن علي بن أحمد الغساني (ت: 609هـ/1212م) (124).

7- علم الكلام:

وهو العلم الذي يتضمن الحجاج عن العقائد الإيمانية بالأدلة العقلية، والرد على المبتدعة المنحرفين في الاعتقادات عن مذاهب السلف وأهل السنة (125) ويعرفه التهانوي (126) بأنه: العلم الذي يفتدر معه على إثبات العقائد الدينية على الغير بإيراد الحجج ودفع الشبه. ومنهجه عقلائي بامتياز؛ يجعل العقل معيارا تقاس عليه الروايات السمعية، وغايته تخليص العقيدة من الشوائب والعودة بها إلى نقائها الأول (127). وعلى هذا يكون

العدد العشرون – 30/ مايو 2017

علم الكلام هو العلم المتعلق بالأحكام الأصلية أو الاعتقادية(*) التي جاءت أدلتها في القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة معللة بأدلتها العقلية، والتي أمر المسلمون بالإيمان بها، لذلك كان السلف الصالح يقرعون الآيات التي تتحدث عن صفات الله عزوجل دون أن يتعرضوا لتأويلها وتفسيرها، وكانوا يقولون في حق هذه الآيات "أقرعوها كما جاءت"(128).

وكما سبق وأن أشرنا كان أهل المغرب والأندلس على مذهب أهل السنة والجماعة في الإيمان بالمتشابه وعدم التعرض له بالتأويل، حتى نجحت دعوة ابن تومرت في تحويل أهل المغرب والأندلس من الفهم العقدي المعتمد على ظواهر النصوص، إلى فهم يقوم على تأويل النصوص بما يحقق التنزيه الكامل لله تعالى في صفاته وأفعاله وذاته، ومن ثم ازدهرت الأشعرية(*) في المغرب والأندلس ازدهارا كبيرا في عصر الموحدين، لتأثر ابن تومرت بابن حزم الذي قبل في الإلهيات رأي الأشعري في المخالفة أي اختلاف الله عز وجل عن المخلوقات، وتأثره بأبي حامد الغزالي أحد أقطاب الأشاعرة، فضلا عن موافقة التقرير العقدي لابن تومرت في أغلبه للمذهب الأشعري (129).

وكيفما كان الحال، فقد نجح الموحدون في تأصيل علم الكلام كما تم لهم ذلك بشأن علم أصول الفقه، وصار علم الكلام مزدهر بالأندلس، ومن العلماء الذين اشتهروا بهذا العلم :

أحمد بن محمد بن محمد الوادأشي (ت:562هـ/1166م) (130) وعبدالجليل بن موسى القرطبي (ت:608هـ/1211م) وكان متقدما في علم الكلام وله فيه كتاب "شعب الإيمان" (131) وعلي بن محمد الإشبيلي (ت:610هـ/1213م) كان فقيها عالما بالأصول وعلم الكلام، وله فيه كتاب "البيان في تنقيح البرهان" لأبي العالي الجويني أحد علماء الأشاعرة (ت:478هـ/1085م) وعقيدة في أصول الدين شرحها في أربعة أسفار(132) وأبو اسحاق إبراهيم بن يوسف المالقي (ت:611هـ/1214م) كان من الفقهاء مشاركا في الأدب، اشتغل بعلم الكلام فرأس فيه واشتهر به، وله فيه "شرح كتاب الإرشاد" لأبي المعالي الجويني (133) وأبو عامر يحيى بن عبد الرحمن القرطبي (ت:639هـ/1241م) كان من جلة العلماء ذوي المشاركة في فنون من العلم والمعارف، متقدما في علم الكلام، تصدر لتدريسه عمره كله في عدد من المدن الأندلسية، وصنف فيه عددا من المصنفات منها كتاب "تحقيق الأدلة في قواعد الملة" وكتاب "دفع الشبه المضلة والأقوال المضمحلة في الاعتقاد" وكتاب "الوحدانية"(134).

العدد العشرون - 30/ مايو 2017
- الخاتمة:

لعل من أكد الأمور وأوجبها ونحن نشرع في الانتهاء من الحديث عن العلوم الدينية في الأندلس في عصر الموحدين، في الفترة التي اخترناها إطاراً زمنياً للبحث، أن نشير إلى أهم النتائج التي استخلصناها من متابعتنا ودراستنا لمسيرة تلك العلوم، وهي:

- 1- كان لقيام الدولة الموحدية الأثر الكبير في إعطاء الحركة العلمية بالأندلس دفعة قوية، فقد قامت هذه الدولة على أساس من العلم، وحافظ أصحابها على النهج والأسلوب الذي اختطه خلفاؤها الأوائل.
- 2- أن الموحدين لم يكونوا مناهضين لمذهب الإمام مالك، وإنما كانوا مناهضين للفقهاء المالكية الذين جعلوا من المؤلفات في الفروع أصلاً استنبطوا منها أحكاماً مستندين إلى القياس العقلي، مستغنيين عن الأصول المتمثلة في القرآن الكريم والسنة النبوية.
- 3- كان لعلماء الأندلس إسهام كبير و متميز في إثراء المكتبة الدينية الإسلامية، حيث صنفوا في مختلف العلوم الدينية المعروفة آنذاك.
- 4- أثبت علماء الأندلس من خلال نشاطهم العلمي قدرات علمية واسعة في طرق أبواب علمية مختلفة.
- 5- يعد عصر الموحدين عصراً ذهبياً بالنسبة للعلوم الدينية، فقد اعتنى فيه بالقرآن الكريم والتفسير والحديث والفقه والأصول وغيره، وكثرت المؤلفات الدينية والفقهية المتخصصة.
- 6- سادت روح التجديد والأصالة في هذا العصر وقد كان للنهج الأصولي الذي اتبعه الموحدون أثره على فقهاء وعلماء الأندلس الذين لعبوا دوراً مهماً في تأصيل الفقه والانتقال به من الدراسة التقليدية المعتمدة على الفروع ونقل الأقوال، إلى الاستنباط والاعتماد على الحجج والبراهين في إصدار الأحكام.
- 7- ازدهرت الدراسات الفقهية في عصر الموحدين، وظهر عدد كبير من العلماء والفقهاء المبرزين الذين انصرفوا جهودهم إلى دراسة الأصول لاستخراج الأحكام الفقهية من القرآن الكريم والسنة النبوية.
- 8- الموحدين رغم نهجهم الأصولي المتقارب مع الظاهرية لم يرفضوا باقي المذاهب الفقهية، بل تركوا الحرية لأتباع المذاهب، بشرط ألا يسلكوا مسلك أهل الفروع والتقليد، وكان على رأس هذه المذاهب المذهب المالكي الذي نال عناية كبيرة.

هوامش البحث:

- (1) مجهول، الحلل الموشية في ذكر الأخبار المراكشية، تحقيق سهيل زكار وعبد القادر زمامة، دار الرشاد، ط1، الدار البيضاء، 1979، ص19-21؛ سعدون عباس نصر الله، دولة المرابطين في المغرب والأندلس، دار النهضة العربية، ط1، بيروت، 1985م، ص21-31؛ حسين مؤنس، معالم تاريخ المغرب والأندلس، ط2، دار الرشاد، القاهرة، 2004م، ص203.
- (*) تأثر ابن تومرت خلال دراسته بالمشرق بالنظريات المشرقية في علوم الكلام والأصول والسنة، فتأثر بتعاليم الأشعرية وأخذ عنهم، واستحسن طريقتهم في الانتصار للعقائد السلفية والدفاع عنها، وفي تأويل المتشابه من القرآن، كما تأثر بفكر المعتزلة، وكان قد أخذ عنهم إنكارهم للصفات، أي إلصاق صفات إنسانية بذات الله تعالى، كما تأثر أيضاً بفكر الظاهرية، وهو فكر مناهض لفكر المالكية الذين جنحوا إلى التقليد، وكان قد أخذ عنهم آراءهم في إثبات الصفات، إلا أنه خالفهم في اعتماده العقل للبرهنة على وجود الله، كما تأثر بتعاليم وأراء أبي حامد الغزالي، بالإضافة إلى تأثره بمذاهب وفرق أخرى كالشيعة والخوارج. وبذلك يكون مذهب ابن تومرت مزيجاً من مذاهب وفرق شتى وجدت بالعالم الإسلامي، اطلع عليها وأخذ من كل منها ما يحقق أهدافه. انظر: عبد الرحمن بن خلدون، العبر وديوان المبتدأ والخبر، تحقيق خليل شحادة، دار الفكر، بيروت، 2000م، 6/ 302؛ عبادة كحيل، المغرب في تاريخ الأندلس والمغرب، ط1، د.م، 1997م، ص109؛ مراجع الغنای، قيام دولة الموحدين، منشورات جامعة قاربيونس، بنغازي، 1988، ص200-202؛ فيصل بدير عوف، علم الكلام ومدارسه، مكتبة الحرية الحديثة، القاهرة، 1982م، ص265-271؛ عبد الله علام، الدعوة الموحدية، دار المعرفة، الرباط، 1964م، ص134-135، ص151-153.
- (2) عبد الواحد بن علي المراكشي، المعجب في تلخيص أخبار المغرب، تحقيق محمد سعيد العريان، القاهرة، 1963م، ص245؛ ابن خلدون، المصدر السابق، 6/ 302؛ محمد بن خليل بن غلبون، تاريخ طرابلس الغرب المسمى التذكار فيمن ملك طرابلس وما كان بها من الأخبار، تحقيق الطاهر الزاوي، المطبعة السلفية، القاهرة، 1349م، ص77-78؛ عبد الله علام، الدولة الموحدية بالمغرب، دار المعارف، القاهرة، 1971م، ص51.
- (3) أبو بكر بن علي الصنهاجي البيذق، أخبار المهدي بن تومرت وبداية دولة الموحدين، تحقيق عبد الوهاب منصور، دار المنصور للطباعة الرباط، 1971، ص16-32؛ ابن خلدون، المصدر السابق، 6/ 302؛ حسين مؤنس، المرجع السابق، ص206.
- (4) المراكشي، المصدر السابق، ص252-254؛ تاج الدين أبو نصر عبد الوهاب السبكي، طبقات الشافعية الكبرى، تحقيق عبد الفتاح الحلو ومحمود الطناحي، دار إحياء الكتب العربية، د.م، د.ت، 6/ 111-113؛ ابن خلدون، المصدر السابق، 6/ 303؛ علي بن عبد الله بن أبي زرع، الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب، تحقيق كارل يوحن، أوبسال، 1833م، 112/ 113؛ عبد الله علام، الدعوة الموحدية، ص104-105؛ حسين مؤنس، المرجع السابق، ص207-208.
- (5) البيذق، المصدر السابق، ص29-33؛ أبو محمد حسن بن علي بن القطان، نظم الجمان لترتيب ما سلف من أخبار الزمان، تحقيق محمود علي مكي، ط2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، د.ت، ص82، 124-125؛ المراكشي، المصدر السابق، ص253-255؛ ابن خلدون، المصدر السابق، 6/ 303؛ محمد عبد الله عنان، دولة الإسلام في الأندلس، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 172/ 4-175؛ عبد المجيد النجار، المهدي بن تومرت، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1983م، ص116-117.
- (6) مجهول، المصدر السابق، ص112؛ ابن أبي زرع، المصدر السابق، 1/ 114؛ محمد عبد الله عنان، المرجع السابق، 4/ 179.
- (7) البيذق، المصدر السابق، ص35-39؛ أبو العباس أحمد بن محمد بن عذاري، البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب "قسم الموحدين"، تحقيق محمد إبراهيم الكتاني وآخرون، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1985م، ص16-28؛ مجهول، المصدر السابق، ص131-137؛ أمبروسيو هويتي ميراندا، التاريخ السياسي للإمبراطورية الموحدية، ترجمة عبد الواحد أكمر، ط1، الدار البيضاء، 2004، ص128-130؛ حسين مؤنس، المرجع السابق، ص208-210.
- (8) البيذق، المصدر السابق، ص76؛ ابن القطان، المصدر السابق، ص160-161؛ مجهول، المصدر السابق، ص115-116؛ المراكشي، المصدر السابق، ص358-359؛ ابن عذاري، المصدر السابق، ص216-221؛ ابن أبي زرع، المصدر السابق، ص145/ 2-150؛ محمد عبد الله عنان، المرجع السابق، 5/ 197/ 2001، 204-209؛ عصام محمد شبارو، الأندلس، دار النهضة العربية، بيروت، 2000م، ص271.
- (9) مجهول، المصدر السابق، ص161؛ أمبروسيو هويتي ميراندا، المرجع السابق، ص418-424؛ إسحق رباح، التاريخ الإسلامي، دار كنوز المعرفة، الأردن، 2009م، ص282.

العدد العشرون - 30/ مايو 2017

- (10) المصدر نفسه ، ص 162- 169؛ عصام شبارو، المرجع السابق، ص271- 272؛ إسحق رباح، المرجع السابق، ص283-284.
- (11) الفرد بل، الفرق الإسلامية في الشمال الإفريقي ، ترجمة عبد الرحمن بدوي ، ط3 ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، 1978م، ص274؛ عبد المجيد النجار، المرجع السابق، ص477- 478.
- (*)نشأت الظاهرية في بغداد على يد داود بن علي الأصفهاني(ت:270 هـ /883م) ويرجع ظهورها إلى الإسراف في استخدام القياس والالتزام به والذي أدى إلى اتساع الشقاق من الفروع و السنن إلى الأصول، فقد اختلف أصحاب الرأي في التوحيد وفي صفات الله تعالى وقدرته... وغير ذلك من الأمور التي لا يعلمها إلا الله. وقد عرفت الأندلس هذا المذهب على يد عبد الله بن قاسم بن هلال (ت:272 هـ /885 م) الذي أدخل كتب داود بن علي إلى الأندلس، وظل أمر الظاهرية فرديا حتى نجح علي بن حزم، في إحياء المذهب بالتصنيف والمناظرة ونشره بين الناس. ومن مؤلفات ابن حزم الأحكام لأصول الأحكام، الفصل في الملل والنحل، انظر: ابن الفرضي ، تاريخ علماء الأندلس ، تحقيق روية السويدي ، ط1 ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 1997م، ص 180- 181؛ ابن قتيبة الدينوري، تأويل مختلف الحديث، تحقيق عبد القادر أحمد عطا، دار الكتب الإسلامية، ط1، 1982 م، ص44؛ محمد أبو زهرة، تاريخ المذاهب الإسلامية، دار الفكر العربي، القاهرة، د.ت، ص531.
- (12) المراكشي، المصدر السابق، ص354-355؛ محمد بن الحسن الحجوي الفاسي، الفكر السامي في تاريخ الفكر الإسلامي ، المكتبة العلمية ، المدينة المنورة، د.ت، 2/ 170 وما بعدها؛ محمد المنوني، حضارة الموحدين ، ط1، دار توبقال للنشر والتوزيع، المغرب، 1989م ، ص37-38.
- (13) عبد المجيد النجار، المرجع السابق، ص494؛ أحمد بكير محمود، المدرسة الظاهرية بالمشرق والمغرب ، ط1، دار قتيبة للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، 1990 ، ص64؛ حسان محمد حسان، ابن حزم الأندلسي عصره ومنهجه وفكره التربوي، دار الفكر العربي، القاهرة، د.ت، ص88-89.
- (*) من ذلك أن الخليفة يعقوب المنصور وقف على قبر ابن حزم وقال: عجبا لهذا الموضع يخرج منه هذا العالم، كل العلماء عيال على ابن حزم. انظر: أحمد بن محمد المقري، نفع الطيب من غصن الأندلس الرطيب ، تحقيق أحسان عباس ، دار صادر ، بيروت، 1988م، 3/ 238.
- (14) المقري، المصدر السابق، 3/ 238؛ عبد المجيد النجار، المرجع السابق، ص494.
- (15) المراكشي، المصدر السابق، ص354-355.
- (16) أحمد بكير محمود، المرجع السابق، ص21؛ عبد المجيد النجار، المرجع السابق، ص494؛ محمد أبو زهرة، ابن حزم حياته وعصره، دار الفكر العربي، القاهرة، د.ت، ص340 .
- (17) الفرد بل، المرجع السابق، ص274.
- (18) محمد بن تومرت، أعز ما يطلب، تحقيق عمار طالبي، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985م، ص30، الفرد بل، المرجع السابق، ص275.
- (19) المصدر نفسه، ص33-40، الفرد بل، المرجع السابق، ص275.
- (20) الفرد بل، المرجع السابق، ص276.
- (21) المراكشي، المصدر السابق، ص355؛ عبد الله علي علام، الدولة الموحدية، ص307-308.
- (*) تقع هذه الرسالة في ثلاثة فصول: الأول في معنى الصلاة، والثاني في فضلها، والثالث في تفاصيلها، انظر: ابن تومرت ، المصدر السابق، ص83 وما بعدها.
- (22) ابن تومرت، المصدر السابق، ص83-91؛ عبد المجيد النجار، تجربة الإصلاح في حركة المهدي بن تومرت، ط2، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، فيرجينيا، 1995، ص98 .
- (*)الظاهر عند ابن حزم يعني ظاهر اللفظ من ناحية اللغة فلا يصرف اللفظ عن معناه اللغوي إلا بنص آخر أو إجماع، فإن نقل اللفظ عما اقتضاه ظاهره وعما وضع له في اللغة على معنى آخر أو إجماع، فحكم ذلك النقل أنه باطل ويعتبر تبديلا لكلام الله عز وجل، انظر: حسان محمد حسان، المرجع السابق، ص88.

العدد العشرون - 30/ مايو 2017

- (23) أبو محمد علي بن حزم، الإحكام في أصول الأحكام، تحقيق أحمد محمد شاكر، دار الأفق الجديدة، بيروت، د.ت، 6/ 41-42؛ زكرياء إبراهيم، ابن حزم الأندلسي، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، د.ت، ص 185-187؛ عبد الله علي علام، الدولة الموحدية، ص 312؛ محمد أبو زهرة، ابن حزم، ص 438-440 .
- (*) هو عبد الله بن عمر بن حمويه، كان متقنا في العلوم عارفا بالأصول والفروع والترسل والتواريخ والطب والهندسة، له عدة مؤلفات منها المؤنس في أصول الأشياء، قصد المغرب وحظي عند الخليفة يعقوب المنصور، وأقام بالمغرب مدة ثم عاد للمشرق سنة (600 هـ/1203م). انظر: شهاب الدين بن العماد الحنبلي، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، تحقيق محمد الأرنؤوط، ط1، دار ابن كثير، بيروت، 7/ 371، المقري، المصدر السابق، 3/ 101.
- (24) المقري، المصدر السابق، 3/ 102.
- (25) أحمد بكير محمود، المرجع السابق، ص 64.
- (26) الفرد بل، المرجع السابق، ص 276؛ عبد الله علام، الدعوة الموحدية بالمغرب، ص 304؛ عبد المجيد النجار، المهدي بن تومرت، ص 496،
- (*) من أسس مذهب الإمام مالك قوله بعمل أهل المدينة، ورأيه هذا ينبع من تأكيده على أن "أهل المدينة إذا اتفقوا على عمل مسألة واتفق مع العمل علماءها، فهذا العمل حجة يقدم على القياس بل ويقدم على الحديث الصحيح، أما إذا لم يكن عملا إجماعيا، بل عمله أكثرهم، فهذا أيضا حجة على خبر الواحد لأن العمل بمنزلة الرواية، فعمل الأكثر بمنزلة رواية الأكثر، فإذا جاء خبر واحد يخالفهم كان الراجح أنه منسوخ". انظر: أحمد أمين، ضحى الإسلام، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة 1997م، 2/ 211.
- (27) عبد المجيد النجار، المهدي بن تومرت، ص 361.
- (28) ابن خلدون، المصدر السابق، 1/ 549-550.
- (29) محمد بن محمد بن الجزري، منجد المقرئين ومرشد الطالبين، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت، ص 3؛ محمد سالم محيسن، الإرشادات الجلية في القراءات السبع من طريق الشاطبية، المكتبة الأزهرية للتراث، 1997م، ص 5؛ أحمد بن مصطفى طاش كبرى زادة، مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم، ط1، مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، د.ت، 1/ 347.
- (30) يوسف العريني، المرجع السابق، ص 212-213؛ سعد بن عبد الله البشري، الحياة العلمية في عصر ملوك الطوائف في الأندلس، ط1، د.م، 1993م، ص 265-266.
- (31) ابن خلدون، المصدر السابق، 1/ 551-553؛ يوسف بن علي العريني، الحياة العلمية في الأندلس في عصر الموحدين، مطبوعات مكتبة الملك عبد العزيز العامة، 1995، ص 213.
- (*) نافع المدني: هو نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم الليثي بالولاء، أصله من أصبهان، اشتهر في المدينة، وانتهت إليه إمامة القراءة فيها، وهو أحد القراء السبعة المشهورين (ت: 169 هـ/785م). انظر: شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، تحقيق طيار التي، فولاج استانبول، 1995م، 1/ 241.
- (*) ورش: هو عثمان بن سعيد القرشي بالولاء، أصله قبطي من مصر اشتهر بلقب ورش، وقد لقبه به شيخه نافع المدني وذلك لشدة بياضه، وكان أحد الرواة المشهورين وانتهت إليه رئاسة الإقراء بالديار المصرية في زمانه (ت: 197 هـ/812م). الذهبي، المصدر السابق، 1/ 323.
- (*) قالون: هو عيسى بن مينا بن وردان مولى بني زهرة من أهل المدينة، حيث ولد وتوفي فيها، وكان قارئها في زمانه، لقبه شيخه نافع بقالون لجودة قراءته وهي لفظة رومية معناها جيد (ت: 220 هـ/835م). الذهبي، المصدر السابق، 1/ 326.
- (32) يوسف العريني، المرجع السابق، ص 213-214.
- (33) المرجع نفسه، ص 215-216.
- (34) عبد الملك بن محمد بن صاحب الصلاة، المن بالإمامة على المستضعفين بأن جعلهم الله أئمة وجعلهم الوارثين، تحقيق عبد الله التازي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، د.ت، ص 164، 405.
- (35) ليفي بروفنسال، مجموع رسائل موحدية، معهد العلوم العليا المغربية، الرباط، 1941م، ص 137، 133.

العدد العشرون – 30/ مايو 2017

- (36) أحمد بن يحيى الونشريسي، المعيار المغرب والجامع المغرب عن فتاوى علماء إفريقية والأندلس والمغرب، خرجه جماعة من الفقهاء بإشراف د. محمد حجي، دار الغرب الإسلامي، 1981م، 252/8 - 253، 237/8، 96/11؛ ابن صاحب الصلاة، المصدر السابق، ص 165.
- (37) أبو عبد الله محمد بن عبد الملك المراكشي، الذيل والتكملة، تحقيق إحسان عباس، ط1، دار الثقافة، بيروت، 1973م، 369/5-370؛ أبو جعفر بن إبراهيم بن الزبير، صلة الصلة القسم الأخير أصدره إ. ليفي بروفنسال، معهد العلوم العليا المغربية، الرباط، 1973م، ص 98-97.
- (38) المصدر نفسه، 173/5 - 174؛ ابن الزبير، المصدر السابق، 111.
- (*) نسبة إلى القاضي الفاضل: عبد الرحيم بن علي اللخمي (ت: 596هـ/1198م) ولد بعسقلان وانتقل إلى مصر، قربه صلاح الدين الأيوبي واتخذة وزيراً له، برز في فن الإنشاء، واشتهر برسائله وترسله. انظر: أبو العباس شمس الدين بن خلكان، وفيات الأعيان وأنبياء أبناء الزمان، تحقيق إحسان عباس، دار صادر، بيروت، د.ت، 3/158.
- (39) الذهبي، المصدر السابق، 1110/3-1111؛ ابن الجزري، غاية النهاية في طبقات القراء، تحقيق براجستراسر، دار الكتب العلمية، بيروت، 2006م، 20/2 - 22.
- (40) ابن الجزري، غاية النهاية، 436/1.
- (41) أحمد بن القاسم المكناسي، جذوة الاقتباس في ذكر من حل من الأعلام مدينة فاس، دار المنصور للطباعة، الرباط، 1973م، 1/264، 1/263؛ ابن الجزري، غاية النهاية، 2/213.
- (42) أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن الأبار، التكملة لكتاب الصلة، تحقيق عبد السلام الهراس، دار الفكر، بيروت، 1995م، 3/196؛ ابن الزبير، المصدر السابق، ص 91؛ ابن عبد الملك المراكشي، المصدر السابق، 5/254.
- (43) الذهبي، المصدر السابق، 3/1051 - 1052.
- (44) ابن عبد الملك المراكشي، المصدر السابق، 8/414.
- (45) ابن الأبار، المصدر السابق، 4/186؛ ابن الزبير، المصدر السابق، 190 - 191؛ ابن الجزري، غاية النهاية، 2/377.
- (46) ابن الأبار، المصدر السابق، 1/98-99؛ ابن عبد الملك المراكشي، المصدر السابق، 1/551.
- (47) ابن الجزري، غاية النهاية، 2/340؛ الذهبي، العبر في خبر من غير، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1985م، 3/283-284؛ ابن العماد الحنبلي، المصدر السابق، 7/49.
- (48) ابن عبد الملك المراكشي، المصدر نفسه، 6/174.
- (49) ابن الأبار، المصدر السابق، 1/106.
- (50) المصدر نفسه، 1/108؛ ابن عبد الملك المراكشي، المصدر السابق، 1/484-485.
- (51) المصدر نفسه، 1/109.
- (52) محمد علي التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تحقيق علي دحدوح، ط1، مكتبة لبنان، بيروت، 1996م، ص 31.
- (53) ابن خلدون، المصدر السابق، 1/554؛ يوسف العريني، المرجع السابق، ص 221.
- (54) إبراهيم أحمد الوافي، "التفسير وعلوم القرآن بالغرب الإسلامي"، السجل العلمي لندوة الأندلس، ط1، مطبوعات مكتبة الملك عبدالعزيز، 1996م، 5/16-17؛ يوسف العريني، المرجع السابق، ص 221-222.
- (55) محمد عادل عبد العزيز، التربية الإسلامية في المغرب، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1987م، ص 73؛ عبد الله على علام، الدولة الموحدية، ص 296.
- (56) ابن حزم، الفصل في الملل والأهواء والنحل، تحقيق محمد إبراهيم وعبد الرحمن عميرة، دار الجبل، بيروت، د.ت، 2/350.
- (57) سورة الرعد الآية رقم 7.

العدد العشرون - 30/ مايو 2017

- (58) أبو القاسم عبد الرحمن السهيلي ، التعريف والإعلام فيما أبهم من الأسماء والأعلام في القرآن الكريم، تحقيق عبدا مهنا، ط1، دار الكتب العلمية ،بيروت، 1987م، ص83؛ محمد عادل عبد العزيز، المرجع السابق، ص75.
- (*) هو أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد الزمخشري(ت: 538هـ/ 1143 م) إمام في التفسير والحديث والنحو واللغة وعلم البيان، وكان من كبار المعتزلة، له عدة مؤلفات منها المحاجة بالمسائل النحوية والفائق في تفسير الحديث، انظر: ابن خلكان، المصدر السابق، 5/ 168.
- (59) ابن الزبير، المصدر السابق، ص193- 194.
- (60) أحمد بابا التتبيكتي، نيل الابتهاج بتطريز الديباج ، منشورات كلية الدعوة الإسلامية، ط1، طرابلس، 1989م، ص301.
- (61) ابن عبد الملك المراكشي، المصدر السابق، 5/ 226- 229؛ ابن الزبير، المصدر السابق، ص104؛ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، طبقات المفسرين، تحقيق علي محمد عمر، ط1، مكتبة وهبة، القاهرة، 1976م، ص79- 80.
- (62) المصدر نفسه، 1/ 239- 240.
- (63) ابن الأبار، المصدر السابق، 3/ 132؛ ابن الزبير، المصدر السابق، ص30؛ الذهبي، سير أعلام النبلاء، تحقيق بشار معروف ويحيى السرحان ، ط1، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، 1984م، 21/ 420.
- (64) السيوطي، المصدر السابق، 69- 70؛ شمس الدين محمد بن علي الداودي، طبقات المفسرين، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1983م، 1/ 331.
- (65) ابن الأبار، المصدر السابق، 2/ 290.
- (66) عباس بن محمد السملالي المراكشي، الإعلام بمن حل بمراكش وأغمات من الأعلام، تحقيق عبد الوهاب بن منصور، ط2، المطبعة الملكية، الرباط، 1993م، 9/ 101- 102.
- (67) إسماعيل البغدادي، هدية العارفين، وكالة المعارف، استانبول، 1951م، 2/ 114- 115.
- (68) ابن عبد الملك المراكشي، المصدر السابق، 5/ 287- 288.
- (69) الداودي، المصدر السابق، 2/ 69- 70.
- (70) طاش كبرى زادة، المصدر السابق، 2/ 60.
- (71) ابن خلدون، المصدر السابق، 1/ 556- 559؛ يوسف العريني، المرجع السابق، ص229- 230.
- (72) أبو عبدالله محمد الحميدي، جذوة المقتبس في تاريخ علماء الأندلس، تحقيق إبراهيم الأبياري، دار الكتاب المصري، 1989م، 1/ 35؛ الحسين بن محمد شواط، مدرسة الحديث في القيروان، ط1، الدار العالمية للكتاب الإسلامي، دم، 1411هـ، 1/ 174- 176.
- (73) ابن الأبار، المصدر السابق، 2/ 69.
- (74) المراكشي ، المصدر السابق، ص309، 356، 389؛ المقري، المصدر السابق، 3/ 102؛ ابن زرع، المصدر السابق، 2/ 166؛ أبو العباس أحمد بن خالد الناصري، الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى ، تحقيق محمد وجعفر الناصري، دار الكتاب، الدار البيضاء ، 1954م، 2/ 215.
- (75) أبو العباس أحمد بن أحمد الغبريني، عنوان الدراية فيمن عرف من العلماء في المائة السابعة ببجاية، دار البصائر الجزائر، دت، ص126؛ المقري، المصدر السابق، 2/ 100؛ عبد الله كنون، النبوغ المغربي في الأدب العربي، ط2، دار الكتاب، بيروت، 1960، 1/ 138 .
- (76) المراكشي، المصدر السابق، ص355؛ أوبكر محمد بن خير الإشبيلي، فهرسة ابن خير، تحقيق إبراهيم الأبياري، ط1، دار الكتاب المصري، القاهرة ، 1989م، 1/ 184- 223؛ يوسف العريني، ص235 هامش 5؛ عبد الله علي علام، الدولة الموحدية، ص299- 300.
- (*) هو أبو زكرياء يحيى بن عيد الله بن بكير المصري(ت: 231 هـ/ 845 م) من حفاظ الحديث، سمع الإمام مالك وروي عنه الموطأ، انظر: إبراهيم بن نور الدين بن فرحون، الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، تحقيق مأمون محيي الدين الجنات، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1996م، ص435.

العدد العشرون – 30/ مايو 2017

- (77) ابن تومرت، المصدر السابق، ص 12؛ يوسف العربي، المرجع السابق، ص 236.
- (78) المصدر نفسه، ص 12؛ عبد المجيد النجار، المهدي بن تومرت، ص 155-156.
- (79) ابن القطان، المصدر السابق، ص 178-179؛ مجهول، المصدر السابق، ص 150؛ يوسف العربي، المرجع السابق، ص 237.
- (80) السيوطي، المصدر السابق ص 79-80؛ الداودي، المصدر السابق، 412/1-413؛ إسماعيل البغدادي، المصدر السابق، 700/1.
- (81) ابن الزبير، المصدر السابق، ص 5؛ ابن الأبار، المصدر السابق، 120/3؛ الغبريني، المصدر السابق، ص 18-19.
- (82) ابن الزبير، المصدر السابق، ص 5؛ يوسف العربي، المرجع السابق، ص 239.
- (83) ابن عبد الملك المصدر نفسه، 165/8، 167؛ السيوطي، طبقات الحفاظ، ص 498؛ الحسين آيت سعيد، دراسة عن ابن القطان ضمن كتاب بيان الوهم والإيهام الواقعيين في كتاب الأحكام، ط 1، دار طيبة، الرياض، 1997م، 1/153-155.
- (84) ابن الزبير، المصدر السابق، ص 131-132.
- (85) الغبريني، المصدر السابق، ص 102.
- (86) ابن الأبار، المصدر السابق، 34/3-35؛ ابن الجزري، غاية النهاية، 341/1.
- (87) المصدر نفسه، 69/2؛ ابن عبد الملك المراكشي، المصدر السابق، 87/6.
- (88) الغبريني، المصدر السابق، ص 126؛ المقري، المصدر السابق، 100/2.
- (89) ابن الأبار، المصدر السابق، 286/2-287؛ ابن عبد الملك المراكشي، المصدر السابق، 192/4-195.
- (90) المصدر نفسه، 100/4-102؛ ابن عبد الملك المراكشي، المصدر السابق، 83/4؛ ابن الخطيب، المصدر السابق، 295/4-297.
- (91) ابن عبد الملك المراكشي، المصدر السابق، 94/6.
- (92) المصدر نفسه، 512-487/1، 513-488.
- (93) محمد بن مكرم بن منظور، لسان العرب، ط 6، دار صادر، بيروت، 1997م، 16/11، 522/13؛ محمد بن صالح العثيمين، الأصول من علم الأصول، دار ابن الجوزي، الرياض، 1430 هـ، ص 7.
- (94) ابن خلدون، المصدر السابق، 573/1.
- (95) سيف الدين علي بن محمد الأمدي، الإحكام في أصول الأحكام، مطبعة المعارف، مصر، 1914م، 8/1؛ محمد بن صالح العثيمين، المرجع السابق، ص 8.
- (96) يحيى الشاوي الجزائري، ارتقاء السيادة في علم أصول النحو العربي، تحقيق عبد الرزاق السعدي، ط 2، دار سعد الدين للطباعة والنشر، دمشق، 2010م، ص 16؛ مصطفى سعيد الخن، دراسة تاريخية للفقهاء وأصوله، ط 1، الشركة المتحدة للتوزيع، دمشق، 1984م، ص 161؛ يوسف العربي، المرجع السابق، ص 270.
- (97) ابن تومرت، المصدر السابق، ص 45-52.
- (98) المراكشي، المصدر السابق، ص 355؛ المقري، المصدر السابق، 102/3.
- (99) الداودي، المصدر السابق، 87/1؛ إبراهيم الوافي، المرجع السابق، 34/5.
- (100) ابن صاحب الصلاة، المصدر السابق، ص 160.
- (101) ابن الأبار، المصدر السابق، 73/2-74؛ محمد عابد الجابري، ابن رشد، ط 1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1998م، ص 48.
- (102) المصدر نفسه، 127/3-128؛ إبراهيم الوافي، المرجع السابق، 39/5.
- (103) المصدر نفسه، 79/2-81.

العدد العشرون – 30/ مايو 2017

- (104) ابن القطان، المصدر السابق، ص 16-18؛ ابن الأبار، المصدر السابق، 3/ 250؛ ابن القاضي المكناسي، المصدر السابق، 2/ 470.
- (105) المقري، المصدر السابق، 3/ 102.
- (106) ابن خلدون، المصدر السابق، 1/ 563؛ عبد القادر زبادية، نشأة المدارس الفقهية في الإسلام، مجلة الأصالة العدد الأول السنة الأولى 1971م، ص 43-44.
- (107) الحجوي الفاسي، المصدر السابق، 2/ 170-173.
- (108) لسان الدين بن الخطيب، الإحاطة في أخبار غرناطة، تحقيق محمد عنان، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1977م، 4/ 175.
- (109) ابن عبد الملك المراكشي، المصدر السابق، 8/ 325-327.
- (110) السيوطي، المصدر السابق، ص 43؛ الداودي، المصدر السابق، 1/ 125.
- (111) ابن الزبير، المصدر السابق، ص 5؛ ابن الأبار، المصدر السابق، 3/ 120؛ الغبريني، المصدر السابق، ص 18-19.
- (112) أبو الوليد محمد بن رشد، بداية المجتهد ونهاية المقتصد، دار الكتب العلمية، بيروت، 1988م، 1/ 2، و انظر توجيهه لخلاف العلماء في مواضع متعددة من هذا الكتاب وعلى سبيل المثال، 1/ 100-113.
- (113) ابن الأبار، المصدر السابق، 2/ 79-81.
- (114) المصدر نفسه، 3/ 225؛ ابن الزبير، المصدر السابق، ص 120-121.
- (*) من ذلك تبني ابن تومرت لمسألة نجاسة المنى، مع أن الشافعية والظاهرية يرون طهارته. للمزيد انظر: ابن تومرت، المصدر السابق، ص 111 وما بعدها؛ ابن حزم، المحلى، مطبعة النهضة، مصر، دبت، 1/ 232.
- (115) أحمد بكير محمود، المرجع السابق، ص 64-65.
- (116) ابن عبد الملك المراكشي، المصدر السابق، 8/ 241-242.
- (117) طاش كبرى زادة، المصدر السابق، 1/ 329.
- (118) ابن الأبار، المصدر السابق، 3/ 223؛ ابن الزبير، المصدر السابق، ص 118.
- (119) إسماعيل باشا البغدادي، المصدر السابق، 1/ 89.
- (120) ابن الأبار، المصدر السابق، 3/ 226؛ ابن الزبير، المصدر السابق، ص 122.
- (121) أحمد بن محمد بن القاسم المكناسي، جذوة الاقتباس في ذكر من حل من الأعلام مدينة فاس، دار المنصور للطباعة، الرباط، 1973م، 2/ 480-481.
- (122) ابن الزبير، المصدر السابق، ص 119.
- (123) المصدر نفسه، ص 121.
- (124) ابن خلدون، المصدر السابق، 1/ 580.
- (125) التهانوي، المصدر السابق، ص 29.
- (126) محمود إسماعيل عبد الرازق، سوسيولوجيا الفكر الإسلامي طور الانهيار (2)، ص 99.
- (*) وهذه الأحكام الأصلية هي: الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر والقدر خيره وشره. ابن خلدون، المصدر السابق، 1/ 585.
- (127) ابن خلدون، المصدر السابق، 1/ 586-567.
- (*) الأشعرية: تنسب إلى الامام أبي الحسن الأشعري (ت: 324 هـ/ 935م) وتنتهج أسلوب أهل الكلام في تقرير العقائد والرد على المخالفين. انظر: فيصل بدير عوف، المرجع السابق، ص 265-271.
- (128) المراكشي، المصدر السابق، ص 255؛ عبد الله علي علام، الدولة الموحدية، ص 303-304.



العدد العشرون – 30/ مايو 2017

- (129) الداودي، المصدر السابق، 87/1؛ إبراهيم الوافي، المرجع السابق، 34/5.
(130) السيوطي، المصدر السابق، ص60؛ الداودي، المصدر السابق، 265/1.
(131) المصدر نفسه، ص60؛ الداودي، المصدر السابق، 265/1.
(132) ابن الزبير، المصدر السابق، ص119 - 120؛ ابن القاضي المكناسي، المصدر السابق، 470 /2.
(133) ابن الأبار، المصدر السابق، 140/1؛ ابن القاضي المكناسي، المصدر السابق، 90/1 .
(134) ابن الزبير، المصدر السابق، ص195-196.